مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٧٦ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠،
الساعة ١٥/٢٠
نيويورك

الرئيس:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد حاج عمر
	ماليزيا	السيد حسمى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	ناميبيا	السيد انجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) عن الأطفال والصراع المسلح (S/2000/712)

00-55264
0055264

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل السودان، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى المشاركة في المناقشة، بدون الحق في التصويت، طبقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل السيد رحمة الله (السودان) المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سيدتي للسماح لي بالتكلم أمام المجلس بصفة النمسا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي أبدي تعليقات قليلة عن الجهود المبذولة لإثارة قضية الأطفال والصراع المسلح في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن الشكر لرئاسة وفد جامايكا على عقد هذه الجلسة لإجراء هذه المناقشة الهامة وعلى قيادتك يا سيدتي، بشأن هذه القضية.

وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة والأمينة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على تقديمهما لتقرير الأمين العام. ويتضمن التقرير معلومات وفيرة عن الأنشطة الجارية حاليا والأفكار المتصلة بحماية الأطفال في الصراع المسلح. وتوصياته الكثيرة مفيدة جدا، ليس فحسب للأعمال التي سيقوم بها مجلس الأمن والأمم المتحدة في المستقبل، بل أيضا لمنظمات إقليمية من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وباسم بنيتا فريرو - والدنر، وزير خارجية النمسا، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الهام الذي يقوم به أولارا أوتونو للدعوة إلى اتخاذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإجراء ملموس والتوصية بذلك. وفي أثناء الشهور الـ ١٠ الماضية، تكلم في مناسبتين أمام منتديين هامين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن حماية الأطفال في الصراع المسلح. وأسلم أيضا بمساهمة اليونيسيف الهامة في مداولات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعرب عن اهتمام السيدة كارول بيلامي للمشاركة في اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في المستقبل القريب وسيكرس لهذه القضية. ونأمل في أن تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع اليونيسيف على تطوير شراكة وثيقة وإقامة تعاون وثيق في الميدان. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضا في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في السنة القادمة والمعنية بمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وفي مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استنبول في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعهد رؤساء الدول والحكومات المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالعمل بنشاط لترويج حقوق ومصالح الأطفال، وبخاصة في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع، والتصدي بصورة منتظمة لحقوق الأطفال في أعمال المنظمة وإيلاء اهتمام خاص للرفاه البدني والنفسي

للأطفال المشتركين في الصراع المسلح أو المتأثرين به. وفي ميثاق الأمن الأوروبي، الذي وقَّعه رؤساء الدول والحكومات، أعربت الدول المشاركة عن إرادتها لاتخاذ وتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز حقوق ومصالح الأطفال في الصراع المسلح وفي مرحلة ما بعد الصراع المسلح، بمن فيهم الأطفال اللاجئون والمشردون داخليا، وبحث سبل الحيلولة دون أن يجنَّد الأشخاص دون سن ١٨ سنة تجنيدا قسريا أو إجباريا أو استخدامهم في الصراع المسلح.

ونتيجة عن ذلك، كُرست الحلقة الدراسية عن البعد الإنساني التي عقدتها المنظمة في أيار/مايو من هذه السنة، في وارسو، بصفة خاصة لموضوع الأطفال والصراع المسلح بغية تحديد الطرق التي يتسنى للمنظمة من خلالها أن تحسِّن إطار عملها لحماية الأطفال وتضع سياسات وتتخذ إجراءات ملموسة، وبخاصة من أجل العمليات الميدانية التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن ٤٧ دولة مشاركة في المنظمة وممثلون عن منظمات دولية ومنظمات غير حكومية، فضلا عن ممثلين عن مؤسسات المنظمة وعملياتها الميدانية. ولأول مرة، في أحداث البعد الإنساني التي تجريها المنظمة، عقدت الحلقة الدراسية بطريقة مشتركة بين الأبعاد، وجمعت، في أعمالها، بين مواضيع سياسية - عسكرية وخبراء سياسيين - عسكريين، مما يسَّر إجراء حوار مفيد بشأن منظور حقوق الإنسان والجوانب السياسية - العسكرية لقضية الأطفال والصراع المسلح.

وقام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنشر تقرير شامل عن الحلقة الدراسية. وبالمستطاع إيجاز التوصيات الرئيسية للحلقة الدراسية على النحو التالي.

ينبغي أن تضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة فيها الاحترام التام للمعايير والصكوك الدولية من أجل حماية الأطفال، وبخاصة في حالات الصراع، وتنفيذ تلك المعايير والصكوك.

ينبغي أن تدمج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حماية حقوق الأطفال، لا سيما الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، في أنشطتها وأن تواصل وتعزز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، على الصعيد السياسي في المقر، وعلى الصعيد العملي في الميدان، على حد سواء. وتحقيقا لهذه الغاية، أوصت الحلقة الدراسية بخاصة باتخاذ التدابير التالية: وضع سياسات وإجراءات للمنظمة من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، وتحديد جهات اتصال معنية بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، بما في ذلك العمليات الميدانية ذات الصلة؛ وقيام العمليات الميدانية للمنظمة برصد حماية حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح وإعداد وتقديم تقارير عنها؛ وتعزيز خبرات وقدرات المنظمة في هذا المجال، بما في ذلك أفرقة خبرائها المعنيون بتقديم المساعدات على جناح السرعة وبالتعاون؛ وإدماج حقوق الطفل في برامج تدريب الأعضاء العاملين في العمليات الميدانية التي تقوم بها المنظمة. وينبغي أن تتصدى الهيئات التابعة للمنظمة، لا سيما، الرئيس الحالي، والمجلس الدائم، ومنتدى التعاون الأمني، فضلا عن مؤسسات المنظمة، بصورة منتظمة لحقوق الأطفال، لا سيما، الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح؛ ومنتدى التعاون الأمني، كما ينبغي أن تواصل بذل جهودها لتطوير تدابير ملموسة لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير قانونية إلى منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإدماج قضايا الأطفال في وثائق المنظمة المزمع إصدارها عن تلك المسائل.

وهناك مبادرتان رئيسيتان يجري تنفيذهما لمتابعة تلك التوصيات. أولا، طلب، بالفعل، الرئيس الحالي النمساوي من العمليات الميدانية للمنظمة، فضلا عن وحدات أمانة المنظمة، أن تولي اهتماما أكثر انتظاما بحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وتدرج هذه القضية في أعمالها. ويتضمن ذلك توفير موظفين لحقوق الإنسان للعمليات الميدانية مع قوائم مرجعية بشأن قضايا الأطفال بغية زيادة الوعي، واتخاذ إجراءات، وإعداد وتقديم التقارير، وإدماج حقوق الأطفال في المناهج الدراسية لأعضاء البعثات، أو، على سبيل المثال، في المناهج الدراسية لمدرسة جهاز شرطة كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثانيا، برز توافق آراء واسع من الحلقة الدراسية المعنية بالأبعاد الإنسانية على أنه ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعد وثيقة شاملة توضح الخطوط العامة لسياسات المنظمة وإجراءاتها لحماية الأطفال، بتركيز خاص على المتضررين من الصراع المسلح. وقد عُقدت مؤخرا مناقشة توجيهية أولى، وستتواصل المفاوضات بغية اعتماد وثيقة للمنظمة من هذا القبيل رسميا في اجتماع مجلس المنظمة الوزاري المقبل، في تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا.

وسيواصل الرئيس النمساوي الحالي لمنظمة الأمن والتعاون العمل على تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية والاضطلاع بالمزيد من التدابير لوضع وتحسين سياسات وتدابير ملموسة لصالح الأطفال في حالات الصراع المسلح وكذلك في حالات الصراع المحتملة وما بعد انتهاء الصراع. وقد أعربت رومانيا، الرئيس المقبل للمنظمة، عن نيتها لمواصلة هذه الجهود.

ومن الواضح أن منظمة الأمن والتعاون وعملياتها الميدانية لا تملك الوسائل اللازمة للوفاء على نحو فعال بجميع احتياجات المساعدة والحماية الخاصة بالأطفال المتضررين من الحرب في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك فإن منظمة الأمن والتعاون تسعى إلى بناء وتكثيف شراكات مع الآخرين: المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة ووكالاتها بصفة شركاء رئيسيين، لهم تجربة طويلة وخبرة متفردة في هذه الأمور. فلنبذل معا جهدا متضافرا للتصدي بفعالية للآثار الخطيرة للصراع المسلح على الأطفال وبالتالي منعها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن شكري لكم، سيدتي الرئيسة، على المبادرة التي اتخذتموها بعقد هذه الجلسة. وأعرب عن شكري أيضا للأمين العام على التقرير الذي قدمه إلى المجلس.

إنني أشارك في المناقشة لأطرح بعض الأفكار المحددة فيما يتعلق بالطريقة التي عالج بها مجلس الأمن البند المدرج في جدول أعماله اليوم. وقد استخدمت صيغة أريا هذا العام للسماح للمنظمات غير الحكومية بأن تشارك في جلسة مع أعضاء مجلس الأمن لمناقشة البند قيد النظر في المجلس اليوم. ونود قبل كل شيء أن نؤكد على دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. بيد أن لدينا بعض الملاحظات الإجرائية التي نود إبداءها.

لقد اتضح بفضل المناقشات المكثفة التي أجريت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن أن استخدام وتفسير صيغة أريا ما زالا يثيران وجهات نظر متباينة لدى الدول الأعضاء. ومن المرجح أن تبرز هذه الجلسة تلك الاختلافات بشكل متزايد.

ونحن نفهم أن صيغة أريا الجديدة التي يطبقها مجلس الأمن تتمثل في إجراء مشاورات سرية بدون محاضر تسمح

لأعضاء مجلس الأمن بالحصول على المعلومات وتبادل وجهات النظر مع المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسائل قرر مجلس الأمن أنها تندرج الآن في مجال اختصاصه. وبعبارة أخرى هذا مثال آخر لأسلوب حرمان الدول غير الأعضاء في المجلس من فرصة المشاركة في مناقشة أفكار جديدة تخص الجمعية العامة في واقع الأمر.

وتنفيذ واستخدام صيغة أريا الجديدة هذه يتسببان في إثارة تساؤلات جديدة في صفوف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. على سبيل المثال، هل هذه بداية النهاية لآليات قبول المنظمات غير الحكومية ونظرها في الموضوعات، مثل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية؟ وأمام من ستكون مسؤولية المنظمات غير الحكومية التي ستشارك في الجلسات المقبلة في إطار صيغة أريا الجديدة؟ ولماذا لم يُكشف مسبقا عن المنظمات غير الحكومية التي تشارك في الجلسة على صيغة أريا الجديدة؟ وأي معيار استخدم لاختيارها؟ وهل هناك ما يعوق مخاطبة المنظمات الحكومية للدول الأعضاء الأخرى في إطار صريح؟ ولماذا انعقدت الجلسة بهذا الأسلوب السري؟

إننا نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام. وبشكل خاص نعرب عن تقديرنا للجزء الرابع المتعلق بإدراج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، والجزء الخامس المتعلق بمرحلة ما بعد الصراع، حيث أنهما يبدوان من المسائل التي تندرج في مجال اختصاص مجلس الأمن. وفي هذا المجال قد يكون مجلس الأمن مجالا أفضل من الجمعية العامة لمعالجة النتائج الملموسة في هذين المجالين. وبطبيعة الحال نسلم بالجهود الهامة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في هذا المجال بالإضافة إلى جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي ذات الوقت ننوه بالعمل الممتاز الذي تضطلع به اليونيسيف.

أعتقد أننا يمكن أن نسأل أنفسنا عن مدى فعالية المجلس في معالجة هذه المسألة. ويصعب تحديد المؤشرات التي قد تسمح بتقييم ذلك. وبينما نناقش هذه المسائل اليوم بصورة تجريدية فإن هناك أحداثا ملموسة تقع في مجالات تندرج بالفعل في إطار اختصاص مجلس الأمن. ففي ٩ تموز/يوليه، على سبيل المثال، علمنا بوقوع هجوم من حوالي مائة شخص على مدرسة في مدينة أفريقية، حيث لقي أحد الأطفال مصرعه وأصيب أربعة آخرون بجروح خطيرة واختطف ٢١ طفلا. هل لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات إضافية في حالة من هذا النوع أم لا؟

وأود أن أختتم بياني موجها دعوة إلى الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى أن تواصل الحوار بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. دعونا نتذكر أنه ينبغي النظر إلى الأطفال باعتبارهم عماد السلام. وكثيرا ما نفكر في الأطفال كمجرد ضحايا أبرياء للصراعات المسلحة. وقد حان الوقت أن ننظر، نحن الراشدون، إلى الأطفال باعتبارهم عناصر فاعلة لا غنى عنها لبناء السلام. وستؤكد كولومبيا على هذه النظرة أثناء جمعية الألفية، بالإضافة إلى جوانب أخرى هامة، مثل ضرورة ضمان تطبيق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في أقرب ما يمكن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم الدعوة لهذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويسعد اليابان أن تبلغكم بأننا قد أكدنا، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في أوكيناوا، الذي انتهى بنجاح هذا

الأسبوع، على منع الصراعات بوصفه إحدى المسائل الهامة. وفي اجتماع ناغازاكي أعد وزراء خارجية مجموعة الثمانية مبادرة مجموعة الثمانية لمنع الصراعات.

ومسألة الأطفال في الصراعات المسلحة مسألة لها اعتبار واهتمام خاص لدى قادة المجموعة. وقد اتفقوا على اتخاذ مبادرات مثل ممارسة الضغوط على كل من يشرك أو يستهدف الأطفال في الصراعات المسلحة. وأكدوا من جديد على التزامهم بالأمن الإنساني من خلال إنشاء بيئة تتم فيها كفالة كرامة كل الأفراد ورفاهيتهم وأمنهم وحقوقهم الإنسانية. واتفقوا أيضا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بدور أساسي في القرن المقبل.

لقد انقضى عام تقريبا منذ أن اتخذ المجلس القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، واسترعى الانتباه الدولي إلى هذه المشكلة، مما أدى إلى حدوث عدد من التطورات المشجعة. وأود في هذا الصدد أن أثني على السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالات الأخرى ذات الصلة، وكذلك المجتمع المدني لما قاموا به من أنشطة ساعدت على تحقيق هذه التغييرات الإيجابية.

ولكن على الرغم من هذه التطورات، لا يزال مئات الآلاف من الأطفال يعيشون في خوف ويعانون من الضربات القاسية التي تسببها الحرب. ومثلما أوضحنا في قمة مجموعة الثمانية، فإن شقاء الأطفال المتضررين من الحرب من أخطر قضايا الأمن الإنساني التي يواجهها العالم اليوم. ولذا كان شعورنا بالامتنان لأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2000/712) تضمن توصيات محددة سوف نسترشد بها في تدابيرنا من الآن فصاعدا، تلك التدابير التي تنوي اليابان أن تؤدي دورها فيها.

أود، قبل كل شيء، التأكيد على أهمية منع نشوب الصراعات في حماية أطفالنا. ففي مناقشة عامة في مجلس الأمن يوم ٢٠ تموز/يوليه، أكدت اليابان على أهمية النهج الشامل لمنع نشوب الصراعات، نهج يجمع بين التدابير السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والإنسانية، وكذلك أهمية إرساء الثقافة الوقائية. وتشارك اليابان، من جانبها، في عدد من الأنشطة للنهوض بثقافة الوقاية، مثل استضافة سلسلة من المؤتمرات الدولية عن التنمية في أفريقيا ومسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكل منهما أثره في الأطفال.

وقد صدقت اليابان أخيرا هذا العام على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وهما صكان قانونيان طال انتظارهما لأهميتهما في تعزيز حماية الأطفال بدرجة أكبر. وشاركت اليابان بنشاط في المفاوضات حول النص الذي اعتمد بتوافق الآراء. وهي تعتقد أن البروتوكول الاختياري بشأن تورط الأطفال في الصراع المسلح يضفي مزيدا من الشرعية بالتأكيد على الفكرة القائلة بوجوب ألا يصبح الأطفال ضحايا للصراع المسلح من خلال عدم اتخاذهم أهدافا لهذا الصراع، أو أدوات له. والآن، وبعد إرساء الإطار القانوني، حان الوقت أن نسعى لتحقيق المبادئ التي تضمنها البروتوكول الاختياري، على أرض الواقع.

ويعتبر رفع الوعي العام بالمشكلات التي يواجهها الأطفال بصفة خاصة إبان الصراعات المسلحة، مسألة بالغة الأهمية في خلق الضغط الدولي اللازم لوضع حد لمثل هذه المعاناة. وأود أن انتهز هذه الفرصة لتقديم بعض من مبادرات اليابان لدعم إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من الحرب. إن بلاء الحرب يؤثر على الوضع البدني والنفسي للأطفال، ويشتد هذا التأثير في حالات ما بعد الحرب بصفة خاصة. ومثلما أشار الأمين العام، عن حق، في تقريره، فإن تعليم

وإعادة تأهيل الأطفال الذين يتم تجنيدهم، أو يستغلون جنسيا، أو يضطرون للتروح أو الانفصال عن الوالدين، تحتاجان للنظر إليهما باعتبارهما أولوية في عملية بناء السلام. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن حكومة اليابان تقدم مساهمات مالية كبيرة لصالح البرامج الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلى سبيل المثال، ساهمت اليابان خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بما مجموعه ١,٨ مليون دولار في مشروعات من بينها دعم الأطفال في سيراليون من خلال الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة، وأيضا اليونيسيف. وفي الآونة الأخيرة، وافقت اليابان على صرف مبلغ ١٦ مليون دولار لتمويل مشروع لليونيسيف لإحياء برامج التعليم الابتدائي الرفيع المستوى في كوسوفو، وذلك خصما من صندوق الأمن الإنساني الذي أنشأته اليابان في الأمم المتحدة لمواجهة ما يتهدد الحياة الإنسانية، أو الأحوال المعيشية أو الكرامة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، قررت حكومة اليابان في ١٤ تموز/يوليه تقديم منحة قيمتها ١,٢٣ مليون دولار لليونيسيف لغرض المساعدة في التنفيذ الناجح لمشروعها لإعادة بناء المدارس الإلزامية في تيمور الشرقية.

ويتفاوت تأثير الصراع المسلح على الأطفال بحسب الظروف، وإن كانت العواقب هي ذاتها على الدوام: الخوف الهائل والألم لمن سوف يصبحون عدة مستقبلنا. ولا بد من توفر الإرادة السياسية القوية، والضغوط الدولية الجماعية، والعمل المتضافر، لوضع حد لأفظع الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال إبان الصراعات المسلحة. واليابان تؤكد التزامها مجددا بمواصلة العمل مع الآخرين بشأن هذه المسألة، على أساس اتباع نهج شامل، وخلق عالم لا يجد فيه الأطفال ما يخافونه لكونهم أطفالا.

وأخيرا، أود تقديم مبادرة أخرى لليابان من أجل حماية الطفل من نوع آخر من الضرر. فالاستغلال الجنسي للأطفال، مثل دعارة الطفل، والإباحية، لا يسبب للطفل أخطارا صحية جسيمة، من بينها الحمل غير المرغوب فيه، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل جنسيا، فحسب، بل إنه يلقي الروع النفسي في قلوب الأطفال لفترة طويلة، ويحرمهم من براءتهم. وانطلاقا من القلق البالغ الذي تشعر به الحكومة اليابانية بشأن هذه المشكلة، قررت استضافة المؤتمر العالمي الثاني ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وذلك بالتعاون مع المنظمة المعروفة باسم القضاء على دعارة الطفل، والإباحية والاتجار في الأطفال لأغراض جنسية، واليونيسيف، ويعقد في الفترة ١٧-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في يوكوهاما. ونرجو أن يشجع هذا المؤتمر على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الأول، المنعقد في عام ١٩٩٦، وأن يسهم بذلك في القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال في أغراض تجارية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): تود جنوب أفريقيا، أيضا، أن تقدم التهنئة لك، سيدتي الرئيسة، على قيادتك الممتازة للمجلس لشهر تموز/يوليه. ولقد كان لمهاراتك الدبلوماسية ومثابرتك أطيب الأثر على عمل المجلس.

إن المعاناة التي يمر بها الأطفال في حالات الصراع المسلح يعجز الكلام عن وصفها. فالأطفال الذين يزج بهم على نحو متزايد في أتون القتال كجنود، يتعرضون في سن غضة وحساسة لآثار جانبية رهيبة ولا تحتمل، بسبب

الحرب. إذ تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية، ويفقدون الآباء أو يشوهون أو ينتزعون من أحضان أسرهم. أما الفتيات، فيتعرضن للاغتصاب أو الاستغلال الجنسي. وفي نهاية المطاف، يترك هؤلاء الأطفال في حالة من الروع والفزع النفسي. ويضاعف ذلك، بدوره، من مهمة العمل مع الأطفال في حالات ما بعد الصراع، ويزيد المهمة تعقيدا. لذا كان من الضروري أن يقر المجلس بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن يوفر التدريب المناسب على الاحتياجات الخاصة للأطفال وحقوقهم في الصراعات المسلحة. وهذا الأمر في منتهى الأهمية إذا كنا جادين في حماية أطفالنا الآن والأجيال القادمة.

هذه الظروف هي التي حملت حركة عدم الانحياز في المؤتمر الوزاري الثالث عشر، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، على الترحيب بشدة بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١، لاستعراض وتقييم القضايا العالمية التي تمس الأطفال، متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠. وفي ذلك المؤتمر أعرب وزراء حركة عدم الانحياز أيضا عن قلقهم الشديد إزاء الظروف التي يواجهها الأطفال نتيجة للفقر والتخلف، مثل استخدامهم في الصراع المسلح، بما في ذلك كمرتزقة من الأطفال.

وفي المنتديات المتعددة الأطراف، أيدت جنوب أفريقيا بقوة موقف تحديد "١٨ سنة" كحد أدنى للتجنيد الطوعي والإجباري الوارد في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. ونعتقد أن هذا البروتوكول خطوة هامة في الاتجاه السليم وأنه يقطع شوطا بعيدا في سبيل وضع المعايير القانونية للتصدي لمحنة الأطفال في حالات الصراع المسلح. ولذلك فمن المهم أن نعزز التعاون الدولي لضمان تنفيذ البروتوكول وإعادة تأهيل الأطفال من ضحايا الصراع المسلح وإدماجهم في المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منظمة العمل الدولية. وهذان الصكان جديران بتأييدنا الكامل لأنهما يوفران وسائل انتصاف معترفا بها دوليا لضمان حماية الأطفال في الصراع المسلح.

وعلى الصعيد الوطني، فبعد التحويل إلى الديمقراطية بفترة قصيرة، في عام ١٩٩٤، اتخذت حكومة جنوب أفريقيا أول تدابير للتصدي للتسريح، ولإعادة إدماج الأطفال اجتماعيا. وأنشئت مؤسسات مختلفة، منها اللجنة الوطنية للشباب وبرنامج العمل الوطني للطفولة. وأنشأ السيد نلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا السابق، صندوقا للطفولة يحمل اسمه ويساهم فيه بجزء كبير من ماله الخاص.

وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، صدَّقت جنوب أفريقيا على اتفاقية حقوق الطفل. ومن أجل ضمان تنفيذ الاتفاقية، أعلنت حكومة جنوب أفريقيا، في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قرارها بتعديل سياسة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا بحيث ترفع سن الانضمام إلى القوات المسلحة من ١٧ إلى ١٨ سنة. وفيما مضى، كان بإمكان شخص سنه ١٧ سنة أن ينضم إلى قوة الدفاع لجنوب أفريقيا، وإن كان لا يسمح له بالمشاركة في الصراع المسلح قبل بلوغه سن ١٨ سنة. وقد عدل ذلك الآن، بحيث تسري سن ١٨ سنة بالنسبة للتجنيد وللمشاركة في القتال الفعلي.

وتتفق سياسة جنوب أفريقيا حاليا مع ما ورد في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية ووقَّعنا عليه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وصدَّقنا عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويعرِّف الميثاق الأفريقي الطفل على أنه شخص دون سن ١٨ سنة، وينص على أن تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي

طفل في القوات المسلحة، وأن تحظر مشاركة الأطفال في الأعمال العدائية، بصورة مباشرة.

كل هذه التدابير تمثل استجابة جنوب أفريقيا للنداءات الموجهة من أجل حماية الطفل من الحروب على نطاق عالمي. ومن المؤسف أن المبادرات الوطنية لا تستطيع وحدها أن تحل المشكلة، وبالتالي يلزم تعزيز التعاون الدولي في مجال التعامل مع محنة الأطفال في حالات الصراع المسلح. وتعتبر منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الرئيسية، مثل مجلس الأمن، بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، عاملا حاسما في مساعدة الحكومات على معالجة هذه المشكلة وتخفيف حدتها.

ولهذا السبب، يرحِّب وفدي بالتقرير الشامل المقدم من الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، وبعقد هذه المناقشة في قاعة المجلس. وفي نفس الاتجاه، رحَّبت جنوب أفريقيا بشدة باتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩). فباتخاذ هذا القرار، اعتزم المجلس حماية الأطفال المعرضين للحرب وسلَّم بأن الصراع المسلح له آثار طويلة الأجل على السلم والأمن والتنمية.

ختاما، أود أن أذكِّر هذه الهيئة بالتقرير الرائد (A/51/306) المقدم من السيدة غراسا ماشيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أثر الصراع المسلح على الأطفال، فقد قالت في هذا الصدد:

> ”كلنا يصعب علينا أن نصدق أنه في نهاية القرن العشرين يتحول الأطفال إلى أهداف ويمكن الاستغناء عنهم، ويصبحون من اللاجئين أو حتى من مرتكبي الجرائم في صراع بعد آخر، على جميع القارات تقريبا“.

ونحن في مطلع ألفية جديدة، يجب إلغاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، حيث أن هذا يشكِّل إهانة للقيم الإنسانية، بل أنه عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أطفالنا ثمينون ولهم الحق في العيش في سلم واستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلمة التالية على قائمتي هي السيدة سيلفي جونو، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة جونو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا باسم لجنة الصليب الأحمر الدولية، أن أتوجه بالشكر إليك، سيدتي الرئيسة، وإلى أعضاء المجلس الآخرين، للسماح لي بأن أتكلم في هذه المناقشة عن الأطفال والصراع المسلح. فما نشعر به من قلق إزاء هذه المسألة هو جزء من مسألة أكبر تتعلق بحماية السكان المدنيين التي هي جوهر ولاية اللجنة. فمن بين جميع ضحايا الحرب، نجد أن محنة الأطفال، هي دون شك، أشدها مدعاة للأسى. فهؤلاء الأطفال شُوِهوا وتعرضوا لليُتم وفصلوا عن ذويهم؛ وشاهدوا فظائع يعجز عنها الوصف، بل كانوا من مرتكبيها في بعض الأحيان. وحرموا من التعليم وتعرضوا لصدمات تؤثر فيهم مدى الحياة. وقد رهنت أجيال ومجتمعات كاملة مستقبلها للتكفير عن ماضيها.

و لم نعد نستطيع التغاضي عن واقع أن أحد الممثلين أو زميل لنا من العاملين في المجال الإنساني قد يفقد حياته على يد جندي طفل يعمل تحت تأثير أفكار مدسوسة أو مخدرات. من كان يتصور منذ سنوات قليلة أن ينظر مجلس الأمن في مثل هذه المشاكل؟ إن مناقشة اليوم، متابعة للقرار التاريخي ١٢٦١ (١٩٩٩) هي بادرة أمل، لأنها تشهد للوعي العالمي بالحاجة الملحة إلى عمل متضافر من جانب المجتمع الدولي، محاولة في تخفيف آثار الحرب على الأطفال. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالجهود القوية والحماسية

والدؤوبة التي يبذلها السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام في مجال الدعوة.

وتولي لجنة الصليب الأحمر الدولية، منذ وقت طويل، اهتماما كبيرا للأطفال أثناء الصراع المسلح وبعده، سواء وهي تقوم بدورها بوصفها حارسا للقانون الإنساني الدولي وخبيرة قانونية، أو في أنشطتها التنفيذية. وأود أن أطلع المجلس بإيجاز على الجهود التي نبذلها في هذا المجال على الصعيدين القانوني والتنفيذي، في سياق برنامج عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وعلى الصعيد القانوني، ساهمت لجنة الصليب الأحمر الدولية بوصفها خبيرة في القانون الإنساني، في جميع أعمال المؤتمرات التي أدت إلى تطورات هامة في القانون الدولي فيما يتصل بحماية الأطفال، ابتداء من اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الخاص بتجنيد الأطفال، مرورا بمعاهدة أوتاوا، وحتى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

سوف أقتصر على تعليقات قليلة عن البروتوكول الاختياري الذي اعتُمد مؤخرا. وكان التجسيد الرسمي للحظر على تجنيد الأطفال دون سن ١٨ أو مشاركتهم في الأعمال القتالية أهم هدف. وزيادة على ذلك فإن البروتوكول لن يكون له معنى كبير إذا لم يكن قد وضع في اعتباره الفاعلين من غير الدول. وترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بحقيقة أن هذا التعهد الطويل الأجل كان ناجحا في نهاية المطاف، ونحن نشجع الدول على التصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك، فإن هذا الصك ليس بدون عيوب. فهو لا يحظر المشاركة غير المباشرة، وهو يأذن بالتجنيد التطوعي للأطفال دون سن ١٨ بدون تعريف "التطوعي"، تاركا ثغرة لإساءة الاستعمال. وزيادة على ذلك، فإن الكيانات من غير الدول ملتزمة فقط بالتزام أخلاقي. وفي هذا الصدد ينبغي ملاحظة أن البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيتي جنيف الذي يسري على الصراعات المسلحة غير الدولية، والذي صدقت عليه ١٤٩ دولة، يذهب أبعد بكثير في هذا الصدد. وهو يحظر التجنيد والمشاركة في أعمال القتال بالنسبة للأطفال دون سن ١٤، ويعطي نفس الالتزامات القانونية لأطراف الصراع، سواء كانت سلطات حكومية أو معارضة مسلحة. كما أنه من الضروري مراعاة أن التجنيد والمشاركة في أعمال القتال للأطفال دون سن ١٥ يصنفان كجريمة حرب في لائحة المحكمة الجنائية الدولية.

وبالرغم من أن الحماية القانونية للأطفال تطورت بقدر كبير، فإنه لا يزال يتعين القيام بالكثير فيما يتعلق بالتصديق والتنفيذ. والخدمات الاستشارية للجنة الصليب الأحمر الدولية متاحة للدول لمساعدتها على وضع تشريعات وطنية لتنفيذ القانون الإنساني.

وعلى الصعيد التنفيذي، روعيت الاحتياجات الخاصة للأطفال، ولا سيما التغذية والصحة، في برامج المساعدات الموجهة إلى السكان المدنيين الذين عانوا من الصراعات المسلحة، سواء بقوا في ديارهم أو شُردوا.

وفي سياق أنشطة الحماية للمساجين، تتخذ لجنة الصليب الأحمر الدولية إجراءات لضمان حجز الأطفال في أماكن يُفصلون فيها عن الكبار وتطالب بالإفراج عنهم عندما يكون ذلك ممكنا.

وإجراءات اللجنة لصالح الأطفال غير المصحوبين والبحث عن أقاربهم، وتبادل الرسائل وإعادة توحيد العائلات هي المجالات التي تعتبر خبرة المؤسسة فيها أغنى الخبرات. وثمة وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية نشطة أيضا في هذا الميدان. وفي تقرير الأمين العام (A/54/2000) إلى جمعية الألفية، يوجد

اقتراح، بناء على طلب لجنة الإنقاذ الدولية، بإنشاء شبكة عالمية تستخدم قاعدة بيانات للبحث عن الأطفال المختفين – الاتصال بالأطفال. وتقوم الآن لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تطورت نظم أعمالها باستخدام تقنيات الحاسوب، بدراسة أفضل طريقة للتعاون في هذه المبادرة في الوقت الذي تحتفظ فيه بنهجها ومعاييرها في التعامل مع قيود حالات الصراع المسلح.

وفيما يتعلق بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بدأت كيانات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – لجنة الصليب الأحمر الدولية، واتحاد الجمعيات الوطنية – في عام ١٩٩٥ برنامج عمل للأطفال ضحايا الصراع المسلح. وبالإضافة إلى مبدأ عدم التجنيد قبل سن ١٨، يكون الغرض اتخاذ تدابير محددة لحماية ومساعدة الأطفال، بما في ذلك في مرحلة إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويجري الآن إعداد البرامج، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي من قبل الجمعيات الوطنية بدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية أو الاتحاد. وأعادت الدول الأطراف في اتفاقيتي جنيف التي تشارك في مؤتمرات الحركة، تأكيد دعمها الكامل لبرنامج العمل في المؤتمر الدولي السابع والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وأود في الختام أن أعرب عن الأمل القوي للجنة الصليب الأحمر الدولية في أن يحرز تقدم هام في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمتابعة للقمة العالمية للأطفال، التي تنعقد السنة القادمة، والتي ستكون لبلدك، يا سيدتي الرئيسة، الشرف لرئاستها. وتلزم متابعة المؤتمرات الرئيسية الدول بتقديم تقارير بشأن مبادراتها. ونأمل أن يحدث الوعي الدولي بضخامة وحدّة مشكلة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة لدى البعض ضميرا غير هادئ ويحفزهم على اتخاذ الإجراءات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، يا سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة الذكية التي تديرون بها شؤون المجلس أثناء الشهر الجاري. ومن المناسب أن تترأسي هذا الاجتماع، مكملة ومعززة العمل الممتاز الذي تؤديه بوصفك رئيسة للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال.

كما أقدم التحية إلى سلفك، السفير جين – دافيد ليفيت ممثل فرنسا، على الطريقة المثالية التي قاد بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للأمين العام، وممثله الخاص والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على جهودهم التي لا تكل وإخلاصهم في إحضار قضية الأطفال في الصراعات المسلحة إلى وسط جدول أعمال مجلس الأمن بصفته من اهتمامات العالم بأسره.

وقد أعطى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) التركيز اللازم على مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، بوصفها قضية ترتب أثارا خطيرة على السلام والأمن الدوليين، وتستحق الالتزام والتكريس الصامدين للدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي ككل.

وأمتدح تقرير الأمين العام المعروض علينا على النحو المطلوب بالقرار ١٢٦١ (١٩٩٩). ويقدم التقرير تقييما واضحا وشاملا للواقع الحالي والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة، ويقدم توصيات ملموسة

للتصدي لمحنة الأطفال بوصفهم ضحايا وأدوات للعنف على السواء.

ويستمر تدمير العالم بواسطة كثير من الصراعات المسلحة، التي يكون ضحاياها من الأطفال والنساء وكبار السن. وتصور الأرقام الواردة في التقرير بوضوح الآثار غير المتناسبة للصراعات المسلحة على الأطفال. واعترافا بهذه الحقيقة المحزنة، يجب على مجلس الأمن أن يقدم - والجمعية العامة، والمجتمع الدولي حقا مرة أخرى وككل دعمها لقضية الأطفال في الصراع المسلح. ويجب علينا جميعا أن تتضافر جهودنا وتكريسنا وخيالنا في البحث عن سبل لوضع حد لمحنة الأطفال ومنع تكرار الحالات المماثلة.

وأطفال اليوم هم نساء ورجال الغد. ولا يمكن أن يكون لدينا عالم من السلام والرخاء إذا لم نجنب أطفالنا أهوال الحرب التي سوف تنتابهم بقية حياتهم.

ونحن نؤمن بأن هذه المناقشة المفتوحة الثالثة لمجلس الأمن والمناقشتين السابقتين، وكذلك أعمال الأمين العام وممثله الخاص، وأعمال اليونيسيف، بالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة هي الخطوات السليمة نحو إيجاد الحلول لهذا القلق العالمي.

ولقد أعربت موزامبيق دائما عن التزامها بتشجيع وحماية حقوق الطفل. واليوم نؤكد من جديد ذلك الالتزام والتعهد بأن نواصل جهودنا لوضع حد لمعاناة ملايين الأطفال في العالم، وغالبا في أفريقيا. وفي هذا السياق استضفنا في العام الماضي اجتماعا إقليميا عن الأطفال في الصراعات المسلحة، أنتج توصيات هامة.

ولقد عاش بلدي الرعب من جراء حرب ممتدة لم ينج من شرها الأطفال. واليوم يعم السلام موزامبيق ولكن لا تزال أمامنا تحديات هائلة نتيجة عن الصراع. وكانت استدامة السلام وعملية المصالحة تتطلب، ولا تزال، جهودا متكاملة من كل الفاعلين في المجتمع الموزامبيقي، مع دعم المجتمع الدولي. وتؤمن حكومتي إيمانا قويا بأن النجاح في تلك المهمة يكمن بقدر كبير في تعزيز وحماية وتثقيف نساء ورجال الغد، وهم الأطفال.

وقد أحرز تقدم كبير في تأهيل الأطفال الذين استُغلوا واعتُدي عليهم وإدماجهم في المجتمع. ورغم هذا فوجود مليوني لغم أرضي زرعت إبان الحرب، يظل عقبة كأداء أمام التوصل إلى إعادة توطين السكان بشكل سلس وأمام تنمية الأنشطة الإنتاجية. وتزداد الخطورة على الأطفال لأنهم لا يدركون الخطر الذي تمثله الألغام البرية المضادة للأفراد. ولذا كانت حملات التوعية مهمة للأطفال أهميتها لإزالة الألغام نفسها. والمحنة التي يمر بها أطفال موزامبيق تتفاقم أكثر نتيجة للفيضانات الأخيرة غير المسبوقة في المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد.

ومن دواعي سرورنا أن العملية التي استهلتها السيدة غراسا ماشيل بتقريرها المعلم (A/51/306) تزداد زخما في ظل التوجيهات المتمكنة من السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة.

وأصبحت اتفاقية حقوق الطفل بعد انقضاء قرابة عقد على وجودها صكا قانونيا عالميا يتيح أساسا وطيدا لحماية الأطفال في زمن السلام وخلال الصراعات المسلحة. ونحن نرحب باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير من هذا العام. فهذا يمثل خطوة هامة للأمام في سبيل تكملة الأساس القانوني لحماية الطفل. وقد آن الأوان لنتحرك معا إلى التنفيذ الفعال لهذه الصكوك القانونية الدولية وغيرها، حسبما أوصى به تقرير الأمين العام. وسيكون لنجاحنا في تطبيق كل الصكوك ذات الصلة أثر بالفعل في الحد من الفجوة بين القانون والممارسة ويشكل سلوك الأطراف في الصراعات.

وقد عقد مجلس الأمن في الأسبوع الماضي جلسة علنية بشأن منع الصراعات المسلحة. وتم التشديد خلال تلك الجلسة على أن الالتزام المستمر بالتصدي لمنع الصراعات المسلحة في كل مناطق العالم يفوق كثيرا التكلفة البشرية والمادية للتصدي لصراع كامل. وفي هذا الصدد نعيد تأكيد إيماننا الثابت بأن وجود استراتيجية شاملة لمنع الصراعات هو أفضل مسار عمل مطلق لحماية الأطفال من الحروب.

والسلام ليس مجرد عدم نشوب حرب. فهو يشمل جوانب أكثر من ذلك، ويتطلب إبداء روح التسامح والمصالحة والحوار المستمر سبيلا إلى حل المشاكل أو الخلافات، وإلى نبذ كامل للعنف. ونرى أن تعزيز ثقافة للسلام اليوم سيكون تراثا قيّما نخلفه للأجيال المقبلة. ولذا نعيد تأكيد التزامنا بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام المعتمدين من الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، من بين الأسباب الرئيسية التي تسهم في تصاعد الصراعات. وما حالتا يونيتا في أنغولا، وسيراليون سوى مثالين حيين على تلك الأوضاع. ونحن نشيد في هذا الصدد بمبادرات مجلس الأمن ومبادرات المنظمات العديدة الإقليمية ودون الإقليمية، الرامية إلى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وبالماس، بوصفها تدابير وقائية.

ومن الأمور البالغة الأهمية كذلك وضع استراتيجيات فعالة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع كي تمنع عودة حدوثه. وينبغي في هذا الصدد أن توضع برامج مناسبة - تشمل برامج للتجريد من الأسلحة ولتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة تأهيلهم - مع تركيز متزايد على حالة الأطفال المجندين وسائر الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وينبغي كذلك إيلاء اهتمام خاص لإزالة الألغام كتدبير لتيسير العودة إلى الحياة الطبيعية والتنمية وفي المقام الأول إنقاذ حياة الأطفال في كثير من أنحاء العالم.

ومن المهم أيضا التصدي للأسباب الجذرية للصراعات على الصعيد العالمي. وهذه المهمة المضنية تتطلب منا جميعا - الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموما - استمرار الالتزام وتضافر العمل.

ويتضمن تقرير الأمين العام توصيات محددة، بعضها مطبق فعلا. ونحن نشيد في هذا الصدد بالممثل الخاص للأمين العام لمبادرته، في جملة أمور بإدخال عنصر حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن دواعي سعادتنا أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أدرجتا هذا العنصر صراحة ضمن ولاياتهما.

ونؤيد بشدة التوصيات المحددة الواردة في تقرير الأمين العام ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييدها. ونرى أن الوقت قد حان لأن نقدم جميعا دعمنا للتنفيذ الفعال للتوصيات وسائر المبادرات الرامية إلى حماية الطفل في حالات الصراع المسلح ونبدي التزامنا بذلك التنفيذ. ونحن في موزامبيق نعيد تأكيد التزامنا بقضية الطفل عن طريق التمسك بكل الصكوك القانونية ذات الصلة التي تعزز حقوق الطفل وتحميها. ونظل على التزامنا الأكيد بالعمل بمزيد من الجد في منطقتنا والمنطقة دون الإقليمية مع سائر أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في مجال ترجمة التزاماتنا إلى أفعال.

وعلينا أن نعمل الآن وبأسلوب حاسم للوفاء بمسؤولياتنا الجماعية إزاء الأطفال ومن خلالهم إزاء كل

الأجيال. ولا يمكن أن نتحمل الفشل في هذه المهمة، لأن فشلنا سوف يُفرض على هذا الجيل والأجيال المقبلة. فالإرادة السياسية مطلوبة الآن منا جميعا لمواجهة هذا التحدي الكبير من أجل ألفية أفضل حالا يحتل الأطفال فيها رأس جدول أعمال العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. فأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى صوت المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر لك شخصيا، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه المناقشة الخاصة - بعد مناقشة مماثلة في العام الماضي - بشأن قضية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويشيد وفدي أيضا بالأمين العام لتقريره الشامل. وهناك مجموعة كبيرة من التدابير المبتكرة التي يوصى بها للتصدي لمشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة، نرجو أن تحظى بكامل نظر المجلس. ونرحب بتشديد الأمين العام على أهمية منع الصراعات المسلحة كوسيلة رئيسية لحماية الأطفال من آثارها.

وحينما التقينا لمناقشة هذه القضية في آب/أغسطس الماضي كان واضحا أن يتعين على الدول الأعضاء أن تواصل إحراز التقدم في مجال تحسين المعايير القانونية الدولية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة بغية تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في حماية أطفال العالم.

ومن ثم يصبح فتح باب التوقيع في ٢٥ أيار/مايو على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، تطورا ينال الترحيب الحار. وقد جاء النجاح في المفاوضات في قسم غير قليل منه، نتيجة عن براعة ودأب رئيسة الفريق العامل، السفيرة كاثرين فون هايدنستام مندوبة السويد، ونحن نقر لها بهذا الإسهام الكبير.

ونعتقد أن البروتوكول الاختياري، حالما يدخل حيز النفاذ، سيعد إضافة لها أهميتها لحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأطفال. ونأمل في أن يصبح تحديد سن المشاركة في الصراع المسلح عند سن ١٨ عاما المعيار الدولي الجديد. وكي يتسنى للبروتوكول الاختياري أن يصبح فعالا، يتعين التصديق عليه على نطاق واسع. ونحث الدول على أن تولي أولوية لقضية الأطفال الجنود وأن تعمل من أجل التوقيع على البروتوكول الاختياري والمصادقة عليه.

وثمة خطوة هامة أخرى هي استكمال نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتعمل نيوزيلندا في الوقت الحاضر على وضع تشريع محلي من شأنه أن يمكنها من التصديق على النظام الأساسي في المستقبل القريب. وسوف يشمل ذلك توسيع نطاق ''الولاية القضائية العالمية'' ليشمل جرائم الحرب، حسبما تم تحديدها في المادة ٨ من النظام الأساسي. وحالما تُنشأ المحكمة، سوف تساعد في وضع نهاية للفرار من القصاص بعد ارتكاب مجموعة من جرائم الحرب، بما في ذلك استخدام اليافعين في الصراع المسلح والقيام بهجمات على أهداف مدنية، من قبيل المدارس حيث تلحق الأضرار بالأطفال فيها.

ويتعين دعم تطوير المعايير القانونية الجديدة بجهود فعالة في الميدان لضمان تنفيذها. وفي هذا الصدد، أشيد مرة أخرى بالعمل الذي قام به أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، وأشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والسيدة كارول بيلامي مديرتها التنفيذية. ونعرب عن التقدير الخاص لمساهمتيهما في هذا الصباح. الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها تستطيع أن تسهم، بل إنها تقدم بالفعل مساهمة

هامة في حماية الأطفال من آثار الصراع المسلح وتلبية احتياجات الأطفال في فترات ما بعد الحرب.

وثمة تدبير اتخذه المجلس بالفعل ونؤيده بالكامل ألا وهو تعيين مستشارين لحماية الأطفال في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه المبادرة مثال ملموس على السبل الخلاقة والعملية التي يمكن أن تستخدمها هذه المنظمة للتصدي لأثر الصراع المسلح على الأطفال.

يبرز تقرير الأمين العام الذي أعد مؤخرا ضرورة اتخاذ تدابير شاملة للتصدي لأثر الصراع المسلح على الأطفال من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، نؤيد الأمين العام في حثه المجلس على السعي لتقليل إلى أدنى حد ممكن النتائج غير المقصودة المترتبة على الجزاءات والتي تؤثر على السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وذلك من خلال الاستهداف الفعال والاستثناءات الإنسانية. ونؤيد أيضا تأكيد الأمين العام على ضعف الطفلة بصفة خاصة، وعلى ضرورة التصدي لاحتياجات الأطفال أثناء عمليات السلام، وعلى ضرورة وضع نهاية لفرار مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من القصاص، وعن أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في رصد أثر الصراع المسلح على الأطفال وتقليل ذلك الأثر إلى أدنى حد.

وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نقر بأنه لا يزال يتعين فعل الكثير لتعزيز الوعي بأثر الصراع المسلح على الأطفال وتشجيع الدول على التصدي له. ويتعين أن تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص جميعا بأدوار هامة في هذه العملية. وتعرب نيوزيلندا عن سرورها لتمكنها من تقديم دعم مالي متواضع لمؤتمر آسيا والمحيط الهادئ المعني باستخدام الأطفال كجنود الذي عقد في نيبال في أيار/مايو، ونظمه ائتلاف وقف استخدام الأطفال الجنود، وهو منظمة غير حكومية. ونرحب أيضا بمبادرة الحكومة الكندية من أجل التخطيط لمؤتمر وينيبغ الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب المقرر انعقاده في أيلول/سبتمبر.

ونأمل أن تؤدي تلك المبادرات، إضافة إلى المصادقة على نطاق واسع على المعايير القانونية من أجل حماية الأطفال وتنفيذها بصورة متضافرة، من قبيل البروتوكول الاختياري المعني بالأطفال في الصراع المسلح والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى القضاء على استخدام الأطفال كجنود. وإضافة إلى ذلك يقوم مجلس الأمن بدور رئيسي في التصدي للأثر الأوسع نطاقا للصراع المسلح على الأطفال. ونرحب بمواصلة التزام المجلس للقيام بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثلة بربادوس أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كلارك (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفدي بفرصة المساهمة في المناقشة عن الأطفال والصراع المسلح في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز نظام إنساني دولي جديد. ونعرب عن امتناننا بخاصة في هذه الفرصة للتكلم في هذا المحفل ونأمل في إجراء المزيد من المناقشات بشأن قضايا أخرى نشترك في الاهتمام بها في إطار مجلس الأمن.

ويتشرف وفدي بالإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن تحت رئاسة جامايكا، البلد الشقيق في الاتحاد الكاريبي. ليست هذه المرة الأولى التي تحمل فيها جامايكا عصا المارشالية باقتدار كبير من أجل منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، وبالفعل من أجل بلدان الجنوب، ويقينا لن تكون المرة الأخيرة.

لقد أحرزت بربادوس النجاح في الهروب من ويلات الحرب والصراع المدني التي لحقت بمجتمعات دول أعضاء كثيرة في الأمم المتحدة وما تزال تدمرها. يتمتع أطفال بربادوس بميزة النمو في بيئة من السلام والاستقرار السياسي والرخاء النسبي. ولم يتعين على أطفالنا أن يتحملوا الرعب المتمثل في إجبارهم على الدخول في حرب فاصلة والاعتداءات البدنية بسبب الألغام البرية أو الكره الاجتماعي والنفسي الذي يشهده بصورة روتينية الأطفال في البلدان التي تمزقها الحروب.

مسألة الأطفال في الصراع المسلح تتجاوز ضمان السلامة البدنية وحقوق الإنسان لمواطني العالم في المستقبل. وتدل على الضرر البالغ الذي يصيب نفسية أولئك الأطفال، لدرجة أنهم ربما أيضا، وفي وقت متأخر من حياتهم، يكررون الأعمال العدوانية التي تعرضوا لها. ويعرب وفدي عن تصميمه على ضرورة أن يتمتع الأطفال في أرجاء العالم، مثل أطفال بربادوس، بمرحلة الطفولة دون الإرهاب الذي يعرفه كثير من الأطفال وهذا أمر محزن. ومن أجل هذا السبب بذاته، تؤيد حكومة بربادوس إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بصفتها آلية تتحقق من خلالها حماية الأطفال من الصراع المسلح.

تعتمد بربادوس، بصفتها دولة نامية جزرية صغيرة تتوفر لها موارد طبيعية قليلة إضافة إلى مواردها البشرية، على سمعتها المتمثلة في الاستقرار السياسي، وإدارتها الاقتصادية الحكيمة وأصالتها الاجتماعية، وتولي أولوية بمسائل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ونحن على علم بضعف الأطفال بخاصة في أوقات الصراع وبضرورة اتخاذ تدابير خاصة تأخذ شواغلهم في الحسبان.

وتعتقد حكومة بربادوس اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدورها لمنع الصراعات لا مجرد السعي لتخفيف حدتها بعد أن تنشأ. ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الموارد التي يتعين تحويلها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية الأساسية للتصدي للصراعات والأزمات الأخرى ذات الطابع الإنساني.

وانطلاقا من الاحترام لتلك المبادئ ذاتها، وقّعت حكومة بربادوس على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل وتدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبالرغم من أن منطقة الكاريبي منطقة خالية من الألغام الأرضية، لا يسرنا أن نرى أن الألغام الأرضية تقتل أو تشوه زهاء ١٠ ٠٠٠ طفل سنويا. وترى بربادوس، بصفتها دولة موقعة على اتفاقية حقوق الطفل وطرفا عاملا رئيسيا في وضع تفاصيل تلك الاتفاقية، أنها ملزمة بتقديم المساعدة لوضع نهاية لتلك الأوضاع المأساوية والمعاناة والفقر نتيجة لتلك الأوضاع. ويحيط وفدي علما مع الأسف بنتائج محفل التعليم العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ التي تفيد بأن عدد الصراعات ومداها في العقد الماضي يشكل عقبات رئيسية تعترض تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠.

وترغب بربادوس في أن تعرب عن ارتياحها إذ أن الجمعية العامة تمكنت في نهاية الأمر، في ٢٥ أيار/مايو من هذه السنة، من اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح.

وبالمثل، نؤيد بقوة نداء الأمين العام الذي وجهه في تقريره إلى المجتمع الدولي بأن يتكلم بصوت واحد، مصرا على اعتبار سن الثامنة عشرة حدا أدنى لمشاركة الأفراد في قوات أو مجموعات مسلحة.

وبربادوس، بوصفها بلدا يشارك في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تتعهد بدعمها للتدابير التي حددتها الأمم المتحدة لإعمال المعايير اللازمة لكفالة الاحترام

والامتثال للقانون الإنساني الدولي وبالتحديد القرار المتعلق بالتحقيق الدقيق ومحاكمة أي انتهاكات من جانب أفراد البعثات لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أثناء خدمة الأمم المتحدة. ويؤيد وفد بلدي أيضا مقترحات الأمين العام للأخذ بمفهوم حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتود بربادوس أن تعرب عن تقديرها لجهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة السيد أولارا أوتونو. فبفضل جهوده أخذ المؤتمر التفاوضي الوزاري لبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بمقترحاته لحماية الأطفال في اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي تم التوقيع عليه في بنن في الشهر الماضي. وتود بربادوس أن تعرب أيضا عن التزامها بقرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وهذا القرار يطالب جميع الأطراف في الصراعات المسلحة أن تحترم القانون الإنساني الدولي فيما يخص الأطفال. وقد حث القرار الدول الأعضاء على تأييد الجهود الرامية إلى تسريح الجنود المشاركين في الصراعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة تأهيلهم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب من جديد عن تأييدنا لجهود اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الرامية لمنع نشوب الصراعات ولتخفيف حدة معاناة السكان أثناء الحرب، ولإعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال بعد انتهاء الصراعات المسلحة.

ولا شك في أن الأعضاء يدركون أن مسألة حماية الأطفال والاهتمام بهم بعد وقوعهم ضحية للصراعات المسلحة ستحظى باهتمام خاص عندما تستضيف حكومة جامايكا الاجتماع الوزاري للأمريكتين في أواخر هذا العام قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق أهداف مؤتمر قمة الأطفال المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وستواصل بربادوس القيام بدورها الكامل من خلال جهودها داخل الأمم المتحدة للنهوض باحترام القانون الإنساني الدولي والامتثال له بالإضافة إلى حقوق الإنسان والاعتراف بضرورة حماية الأطفال واحترام حقوقهم وحرياتهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم لك شخصيا ولوفد جامايكا الصديق بالتقدير والثناء على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة لمناقشة هذا الموضوع الهام. كما أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، وإلى السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل الهام الذي يقومون به لحماية الأطفال. وأثني بشكل خاص على حملة السيد أوتونو النشطة من أجل إنهاء العقوبات الإقليمية المفروضة على بوروندي، لما يترتب عليها من آثار سلبية ظالمة بالنسبة للأطفال والأسر. ونأمل منه في اتخاذ مبادرة مماثلة تجاه أطفال العراق.

وقبل الدخول في صلب الموضوع أود التأكيد على أن مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن يجب ألا تنتقص بأي شكل من الأشكال من صلاحيات واختصاصات الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ونظرا لأن حماية الأطفال تنطوي على نطاق واسع من القضايا، فإن

الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما المحفلان المناسبان لإجراء مداولات أكثر شمولا وعمقا بشأن هذه المسائل.

إن تقرير الأمين العام والآراء التي عبرت عنها الدول في هذا الاجتماع ستساعد بلا شك في توضيح الطريق أمام نهج تطلعي شامل لوقف معاناة الأطفال نتيجة الصراعات المسلحة. ومع شعورنا بالحاجة الملحة إلى إجراءات آنية تخفف معاناة الأطفال في مناطق الصراع وتعزز الالتزام بالاتفاقيات الدولية في ميدان حماية الأطفال، فإن الحاجة ملحة أيضا لأن ننظر في نهج شمولي لحماية الأطفال على المدى البعيد. إن الأسلوب الأمثل لحماية الأطفال في النزاع المسلح يتمثل في الحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة، ووقفها، ومعالجة أسبابها. وفي المقدمة من هذه الأسباب المناخ السياسي والاقتصادي الدولي غير المستقر وغير المتوازن، والذي تسوده نزعة الهيمنة، وتتزايد فيه الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، ويحتكر فيه الشمال السلطة والقوة والمال والتقدم التكنولوجي، تاركا لدول الجنوب الفقر والأمية والجوع والبطالة والمرض، وهي المرتع الخصب للتعصب والعنف والصراعات. وإن على الأمم المتحدة دورا هاما في تصحيح هذه الاختلالات في البيئة الدولية الحالية.

لقد أدى الاستخدام العشوائي والمتطرف للعقوبات من قبل مجلس الأمن منذ هيمنة الولايات المتحدة عليه عام ١٩٩٠ إلى آثار كارثية في العديد من بلدان العالم الثالث المستهدفة، وكان الأطفال هم أول ضحايا هذا الاستخدام. ولقد أفرد الأمين العام في تقريره المعنون (الأطفال والصراع المسلح) (A/55/163) المقدم إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة وإلى هذا الاجتماع فصلا عن حماية الأطفال من أثر العقوبات. وعبّر الأمين العام عن القلق العميق للآثار السلبية للعقوبات على الأطفال وأكد على (ضرورة أن توضع المغانم التي يحتمل تحقيقها من الجزاءات في مقابل المغارم التي يتحملها الأطفال مباشرة وعلى المدى البعيد، ومن ذلك انهيار هياكل الصحة والتعليم الأساسية وانخفاض الفرص الاقتصادية المتاحة وزيادة تشغيل الأطفال في القطاع غير المنظم وزيادة اعتلال الرضع ووفياتهم، ومعاناة أطفال العراق، كما تقول اليونيسيف، وأطفال البلقان مثالان على ذلك يثيران القلق العميق.

واقترح الأمين العام إيفاد بعثات تقييم إلى الدول المستهدفة والبلدان المجاورة لها قبل فرض العقوبات بهدف تقييم ما يرجح وقوعه من آثار بسبب العقوبات. ووفد بلدي يؤيد هذه التوصية ويأمل أن تشكل مع توصيات أخرى قدمتها دول عديدة أساسا لتقييد استخدام المادة (٤١) من الميثاق وحصره بأهداف الميثاق فحسب، ومنع استخدام العقوبات كأداة للإبادة الجماعية مثلما حصل في حالة العقوبات المفروضة على العراق والتي استهدفت المدنيين وفي المقدمة منهم الأطفال. إن قول البعض إن معاناة مئات الآلاف من الأطفال العراقيين هي آثار غير مقصودة ناجمة بشكل غير متعمد عن العقوبات إنما هو جهل مطبق بالحقائق وتهاون بالقيم الأخلاقية، فالعقوبات الشاملة المفروضة على العراق صممت أساسا لقتل أكبر عدد من الأطفال العراقيين، ومنذ فرضها إلى اليوم لم تحقق غير هذا الهدف، وأدناه بعض الشواهد.

أولا، العقوبات الشاملة التي فرضت على العراق بالقرار ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ لم تستثن عمليا حتى الغذاء ولا الدواء ناهيكم عن كتب الأطفال وملابسهم ولعبهم بل وحتى أكفانهم، وإلى اليوم تعلق الولايات المتحدة وبريطانيا عقود سيارات الإسعاف وأدوية منقذة لحياة الأطفال بدعوى الاستخدام المزدوج.

ثانيا، بعد خمسة أشهر من فرض العقوبات الشاملة تعرض العراق وتحت غطاء قرارات مجلس الأمن لأبشع

عدوان عسكري عرفه التاريخ المعاصر، وألقيت على مدنه وقراه ما مجموعه ٨٨ ٠٠٠ طن من القنابل أي ما يعادل ٧-٨ قنابل نووية من نوع تلك التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي. ودمرت هذه القنابل والصواريخ، من بين ما دمرت، مدارس وملاعب ومستشفيات الأطفال، وأيضا دمرت مصنعا لحليب الأطفال ادعى الأمريكان أنه يصنع الأسلحة البيولوجية. وللتذكير أشير إلى ما ذكره وكيل الأمين العام السيد مارتي احتساري الذي زار العراق بعد العدوان رئيسا لبعثة تقييم الاحتياجات الإنسانية في العراق وتقريره منشور في الوثيقة S/22360، حيث ذكر الآتي: ”ما من شيء سبق أن رأيناه أو سمعنا عنه قد أعدنا تماما لهذا الشكل الخاص من الدمار الذي أصاب هذا البلد الآن، فقد جلب الصراع الذي حدث مؤخرا نتائج تشبه أحداث يوم القيامة على الهياكل الأساسية الاقتصادية لما كان حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مجتمعا حضريا يعتمد على الآلات إلى حد بعيد. أما الآن فإن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دمرت أو أصبحت هزيلة. لقد أعيد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك لفترة من الزمن، مع كل أوجه العجز التي يتسم بها الاعتماد على الاستخدام الكثيف للطاقة والتكنولوجيا في عصر ما بعد الثورة الصناعية“.

ثالثا، استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا قرارات مجلس الأمن فرصة لتجريب سلاح إشعاعي جديد وهو قذائف اليورانيوم المنضب. وألقت على العراق ما مجموعه حوالي ٣٠٠ طن من هذا السلاح الفتاك، وأدى هذا الاستخدام إلى وفاة ٥٠ ٠٠٠ طفل عراقي في العام الأول، وستستمر تأثيرات استخدام هذا السلاح الإشعاعي على الأجيال القادمة في العراق، ومن آثاره تضاعف حالات السرطان، وبالذات اللوكيميا بين الأطفال، والتشوهات الخلقية بين الأجنة وإسقاطات الحوامل. أي أن ضحاياه الأساسيين هم أطفال العراق. كما أسهم استخدام اليورانيوم المنضب بتلويث البيئة والتربة والمياه والنبات الطبيعي بنسبة تعادل عشرة أضعاف الحد الطبيعي وتقدر كلفة تنظيف بيئة العراق منه بحوالي ٣٧٥ مليار دولار.

رابعا، وبعد التدمير العسكري المنظم الذي تعرض له العراق استمرت العقوبات الشاملة ولحد الآن واستمر أثرها التراكمي على السكان المدنيين وفي المقدمة منهم الأطفال. وجاءت الدراسة الميدانية لليونيسيف الصادرة في آب/أغسطس ١٩٩٩ لتؤكد أن العقوبات على العراق قتلت نصف مليون طفل عراقي تقل أعمارهم عن الخمس سنوات. وبموجب الدراسة الميدانية لليونيسيف فقد زادت وفيات الأطفال من ٥٦ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١٣١ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩. هذا إضافة إلى قتل العقوبات لحوالي مليون عراقي من الفئات العمرية الأخرى وبالذات من فئة النساء والشيوخ. أما الأحياء من الأطفال فإن ٢٥ في المائة منهم يعانون من نقص التغذية المزمن، وأن نسبة انخراطهم في التعليم تدهورت. وقد صرحت السيدة راوسنغ المديرة الإقليمية لليونيسيف في العراق يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بالآتي: ”أن التغذية لم تكن مشكلة في العراق في الثمانينات بل ظهرت في التسعينات فقط“. وأضافت: ”لقد أضرت العقوبات بتعليم الأطفال إلى حد بعيد، حيث يجبر الكثير من الأطفال على ترك مقاعد الدراسة للبحث عن لقمة العيش في الطرقات مما يؤثر سلبا على الموارد البشرية للبلاد في المستقبل“. وهذه الحقائق والأرقام والوقائع تؤكد من جديد أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق هي عمل من أعمال الإبادة الجماعية المنظمة، بل إبادة الجنس.

خامسا، منذ عام ١٩٩١ والولايات المتحدة وبريطانيا تفرضان بقرار فردي مناطق حظر الطيران شمالي

وجنوبي العراق في استخدام فاضح للقوة ضد دولة مستقلة وعلى مرأى ومسمع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. كما تقومان، من أجل تحويل الأنظار عن أزماتهما الداخلية، بادعاء البطولة الفارغة من خلال العدوان العسكري على العراق. وآخرها العدوان واسع النطاق على العراق في الفترة من ١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأول ضحايا حظر الطيران والعدوان والقصف اليومي المستمر هم أطفال العراق. وهذا ما أكدته تقارير ممثلي الأمم المتحدة في العراق الذين زاروا الأحياء السكنية التي تعرضت للقصف. وإضافة إلى القصف، فإن أزيز الطائرات التي تخرق جدار الصوت فوق المدن والقرى العراقية، يصيب الأطفال بالرعب وشتى الأمراض النفسية.

إن المجتمع الدولي مطالب، في مطلع الألفية الثالثة، بصحوة ترفض عقلية العقوبات الشاملة اللاإنسانية الموروثة من العصور المظلمة. تلك العقلية التي عبر عنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في جملته المشهورة:

> ''كلا ليس الحرب، بل شيء آخر أكثر هولا من الحرب. طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة''.

كما عبرت عن هذه العقلية السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، في تصريحها المشهور عام ١٩٩٦ عندما أكدت أن موت نصف مليون طفل عراقي هو ثمن مقبول لاستمرار العقوبات.

إن مبدأ التمييز بين المتحاربين والمدنيين يشكل ركنا أساسيا للقانون الدولي الإنساني. والحصار الشامل على العراق يستهدف المدنيين، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتحملان المسؤولية الكاملة عن جريمة الإبادة الجماعية هذه، التي ترتكب في انتهاك فاضح للقانون الإنساني الدولي. و لم يعد هناك شك في توفر الأركان المادية والمعنوية لهذا الانتهاك للقانون الإنساني الدولي. والمطلوب أن يطبق مبدأ عدم إتاحة أي فرصة للإفلات من العقوبة لمن يتجاهل القانون الإنساني الدولي، وتقديم الذين يستهدفون الأطفال إلى العدالة.

أما مجلس الأمن، الذي فرضت باسمه العقوبات، فإنه فقد مصداقيته عندما وافق على إعطاء شرعية زائفة لمخطط اعتبار المدنيين العراقيين أهدافا عدوة. ونعتقد أن المجلس في حالته هذه، وإزاء إصرار الولايات المتحدة على استمرار العقوبات علىالعراق خدمة لأغراضها السياسية الدنيئة، وتهديدها المستمر بالفيتو، فالمجلس غير قادر على تصحيح الموقف ورفع العقوبات عن العراق. ولذا فإننا نتوقع أن تأتي المبادرة من دول العالم التي أعطت المجلس تخويلا بأن يعمل نائبا عنها، وأن تعيد النظر في هذا التخويل بعد ثبوت استخدامه لقتل أطفال العراق.

من المطلوب أن يتم تذكير المجلس بأن المادة ٢٥ من الميثاق نصت على أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وطالما أن فرض العقوبات الشاملة على العراق يتعارض مع أحكام الميثاق - بدءا بالديباجة التي تؤكد إيمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره - فإن الواجب القانوني والأخلاقي يفرض أن تعلن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة براءتها من المشاركة في تنفيذ قرارات لا تتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة، بل تستخدم لممارسة سياسة إبادة جماعية ضد أطفال العراق.

إن أطفال العراق، أسوة بالعراقيين جميعا، يحملون جروحا عميقة في قلوبهم وعقولهم. ويموت منهم شهريا سبعة آلاف وردة بسبب الحصار الذي فرض باسمكم. فهل ستواصلون الصمت؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية تترانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن اغتباط وفدي لرؤية جامايكا تترأس مناقشة مفتوحة أخرى لمجلس الأمن عن مسألة حساسة وخطيرة بالنسبة لصالح الأطفال والسلام والأمن. إن حقيقة أنك، يا سيدتي الرئيسة تترأسين أيضا اللجنة التحضيرية لاستعراض السنوات العشر لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال، تجعل هذه المناسبة ملائمة بصورة خاصة. ووفدي مقتنع بأن نتيجة هذه المداولات سوف تؤثر إيجابيا على نتيجة استعراض السنوات العشر لقمة الأطفال.

وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يعقد مجلس الأمن فيها اجتماعا مفتوحا بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ونحن مسرورون لأن مجلس الأمن ترك جدول أعمال الأطفال حيا سنة بعد سنة. وفي الاجتماع المفتوح للسنة الماضية بشأن هذا البند من جدول الأعمال اعتمد المجلس القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي أعطى مجلس الأمن الولاية لمواصلة التداول حول المسألة كجزء من برنامجه، نظرا لأهمية هذه القضية للسلام والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس، ونحن نجتمع اليوم، أن يكون قادرا على الاستفادة من الالتزامات المقطوعة في ذلك القرار ويستكشف المبادرات الأخرى التي ينبغي اتخاذها مما يعزز أمن وصالح الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وفي عالم مثالي يكون من المستصوب إزالة الحروب وضمان أمن الجميع. بيد أن علينا، لسوء الحظ، أن نقنع بالحقيقة، والحروب تدور، ونحن نتكلم في هذا المجلس، في أجزاء كثيرة من العالم، ولا يفلت منها الأطفال. ومن المفروض على المجلس، باعتباره الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلام والأمن الدوليين، أن يصيغ ويناصر ويوصي بالوسائل التي يصبح من خلالها أمن الأطفال في أوقات الصراعات المسلحة أمرا مفروغا منه، وضمان صالحهم حتى بعد انتهاء أعمال القتال. ويعالج تقرير الأمين العام S/2000/712 وفرة المبادرات المطلوبة للتعامل بصورة شاملة مع موضوع الأطفال في حالات الصراع المسلح. ونحن نثني على التقرير ونؤيد الكثير من التوصيات الواردة فيه.

وتعد الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل إلى حد بعيد أشمل صك يتعلق بحقوق الأطفال حتى الآن. وقد صدق على الاتفاقية جميع أعضاء الأمم المتحدة تقريبا. وهكذا ينبغي لها أن تكون نبراسا تهتدي به جميع الحكومات في التمسك بحقوق الطفل، وأن تمهد الطريق للتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل وجميع البروتوكولات الأخرى ذات الصلة. ونرى أن من المنطقي الاقتراح بأن يفرض المجلس عقوبات قاسية على الذين يقون على الثغرة بين القانون والممارسة عن طريق خرق الصكوك المتفق عليها دوليا. وتمر حكومتي، بعد أن صدقت على الاتفاقية في عام ١٩٩١، بمرحلة إقامة الآلية اللازمة للتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية ولائحة روما. ولكن التصديق، في حد ذاته، لن يكون كافيا. ولا بد من أن يستكمل التصديق بإجراءات ملموسة، أهم عناصرها الاحترام لحقوق الأطفال. وفي هذا الصدد ذهبت حكومتي إلى حد بعيد في ترجمة هذه الاتفاقية إلى اللغة السواحيلية - لغتنا القومية - لكي تجعل الاتفاقية معروفة لدى جميع التترانيين.

ويعتبر اقتراح الأمين العام بأن تضع الشركات مدونات سلوك تطوعية بشأن الاتجار مع البلدان أو الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حينه

وضروريا. وسوف يسير وفدي إلى أبعد من ذلك ويقترح أن يكون هناك تحمل صِفري للبلدان التي يوجد أنها مسؤولة عن مثل هذه الانتهاكات. ونأمل أن يأخذ اقتراح الأمين العام شكلا ملموسا وأن تؤسس تدابير للمسؤولية لردع جميع أولئك الذين يتعمدون الإضرار بالأطفال أو استهدافهم أثناء الصراعات المسلحة. ونحن نتطلع إلى إنهاء أعمال المجلس في هذا الشأن.

والأطفال الذين صدمتهم الحروب يكونون نفسيا، وجسمانيا أحيانا، مجروحين طوال حياتهم. وترغمنا الأعداد المقتبسة في تقرير الأمين العام على الجلوس ودراسة الطرق التي ندير بها الحروب في الأوقات الأخيرة. ووراء الإحصاءات المزعجة، يوجد أناس حقيقيون - أناس يمثلون مستقبلنا. وهناك قضية ملحة لمعالجة حالة الفتيات اللآتي وقعن ضحية الحروب. ومن الواضح تماما من تقرير الأمين العام أن الفتيات، في أوقات الحرب، هن دائما أضعف الفئات، حيث يعانين من الإساءات المتضاعفة مثل الإساءة الجنسية، بما في ذلك الاغتصاب المنتظم، والعبودية الجنسية، وفي بعض الحالات من صدمة الاتجار بهن.

ويتلقى الأطفال اللاجئون أقسى الضربات، فإلى جانب كونهم يجتثون بالقوة من بيئاتهم المألوفة، فإنهم يفقدون جزءا هاما من طفولتهم، مع حقوقهم. وقد أضافت ظاهرة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بعدا مزعجا إضافيا إلى الحالة، فالفتيات يجدن أنفسهن مصابات بالفيروس نتيجة الاغتصاب. وغني عن القول إن الآثار التي تتركها مثل هذه التجارب تكون عميقة وطويلة الأجل. وهناك ضرورة لوضع الترتيبات الخاصة لرعاية مثل هؤلاء الضحايا إذا كنا نتوقع منهم أن يصبحوا مواطنين مفيدين يمكنهم المساهمة بدرجة كبيرة في المجتمع عندما يكونون بالغين. ويشجعنا الزخم الذي نراه يتجمع فيما يتعلق بالمشاركات بين الحكومات، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وتحتاج هذه المشاركات إلى أن تمتدح وتشجع.

وسأكون مقصرا إذا لم أحيي الممثل الخاص للأمين العام على أعماله في هذا الميدان. فمن خلال تقاريره، إلى حد بعيد، نقوم الآن في المجلس بالتصدي لقضية الأطفال في الصراعات المسلحة. ويسرنا أن نلاحظ أن الفتيات في رواندا يمكنهم، غالبا بسبب توصية الممثل الخاص، الآن أن يرثن المزارع والممتلكات الأخرى. وهذه خطوة هامة، مع مراعاة حقيقة أن الفتيات هن اللائي يتركن غالبا لرعاية أقاربهن عندما يُقتل الوالدان في الحروب، أو يضطران إلى مغادرة ديارهما. وينبغي الثناء على حكومة رواندا لاتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للاستجابة إلى توصيات الممثل الخاص. ونحن نحث البلدان الأخرى في المواقف المماثلة أن تحذو حذوها. وبنفس الروح نشيد بحكومة سيراليون لإنشاء اللجنة الوطنية للأطفال المتأثرين بالحروب لضمان مراعاة احتياجات الأطفال والشباب على سبيل الأولوية، وتخصيص الموارد، وتخطيط البرامج، وصنع السياسات الوطنية. ويعد هذا الترتيب بأن يعالج، بطريقة منسقة وشاملة، اهتمامات الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

وفي بياننا في السنة الماضية، أوضحنا أن الفقر، ضمن مشاكل أخرى، يقع عند جذور معظم الصراعات المسلحة. ولم تتغير تلك القضية المسلم بها في هذا القرن الجديد. وتعد معالجة الأسباب الجذرية للفقر إحدى الطرق الحاسمة لإنهاء أغلبية الصراعات المسلحة. ولهذا السبب، من الواضح أن قضية الأطفال والصراعات المسلحة قضية متشابكة وأن أي مناقشة لإنهاء الصراع المسلح لا يمكنها أن تتجاهل بُعد الفقر. ويأمل وفدي بأن تستمر هذه القضايا في أن تحظى باهتمام المجلس بطريقة منسجمة ومنسقة بقصد إيجاد حل دائم لها.

وأشكرك، يا سيدتي الرئيسة، على إعطائنا هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الهند. وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، لتوليك رئاسة المجلس، وأحيي المجلس لكرمه الذي يتحمل به إدراج صغار الأطفال على جدول أعماله من آن لآخر، فالأمر كذلك بالنسبة لغير الأعضاء.

والمحنة المأساوية التي يمر بها الأطفال الذين ''تسكن أرواحهم في بيت الغد'' حيث تستحوذهم الصراعات وتطل عليهم الأعمال الوحشية التي يرتكبها ذووهم المسنون اليوم، وتفسد حياتهم وتدمر، هذه المحنة تعتصر القلوب كمدا. وتسبب خيانة الأبرياء ألما من نوع خاص. فهي تكسب حكمة فرانسيس بيكون القديمة ''الأطفال يعطون العمل طعما حلوا ولكنهم يجعلون المحن أكثر مرارة'' معنى جديدا ولاذعا، وتكسب هذا المعنى حقيقة للنبوءة الإنجيلية: ''وقال للمرأة تكثيرا أُكثِر أتعاب حملك، بالوجع تلدين أولادا'' (الكتاب المقدس، سفر التكوين، ٣: ١٦).

وقد فاز أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، بإعجابنا وتقديرنا لتفانيه الشامل والدؤوب في احتضان ولايته ومتابعتها. وترد نتائج جهوده في تقرير الأمين العام الذي أمامنا. ومع هذا، يثير التقرير بعض التساؤلات التي سأتطرق إليها بروح بنّاءة.

فأولا، سؤال. ما هي الفائدة من مناقشة المشاكل التي يواجهها الأطفال في الصراعات المسلحة، بمعزل عن غيرها؟ إن الملاريا تقتل من الأطفال أكثر ممن تقتلهم الصراعات؛ والإيدز سيقتل أكثر من ذلك بكثير، فيترك ملايين الأطفال الآخرين يتامى ومشردين. ولكننا لا نعالج مشكلة الأطفال والملاريا أو الأطفال والإيدز بمعزل عن غيرها؛ ونعالج التحدي الكبير ومشكلة الأطفال المحددة، في هذا الإطار. إن اللجنة التحضيرية لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالطفل، التي ترأسينها أيضا، سيدتي الرئيسة، باقتدار، تنظر في مشاكلهم في سياق المجتمع والتنمية ودورة حياة الفتاة الصغيرة. فالاستثناء ها هنا.

وبالتحديد فإن تقريب البؤرة يحجب الصورة الأكبر، ولكن من الضروري، عند النظر إلى مشكلة عالمية أن نضعها في المنظور. وعلى سبيل المثال فالجزاءات في بلد واحد فقط تتسبب، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في وفاة ٩٠ ٠٠٠ شخص سنويا على مدى العقد الماضي، وتركت مليون شخص ناقصي التغذية. فبافتراض أن نصف الوفيات أطفال يكون مليون طفل قد قتلتهم الجزاءات على مدى العقد الماضي – أي أكثر بكثير ممن قتلتهم الصراعات، لو استثنينا مذابح رواندا. ولكن ليس بين أيدينا تقرير عن الأطفال والجزاءات. ولذا فبصفة عامة ينبغي أن يكون هناك إحساس بالتوازن عند مناقشة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

ولئن كان المجلس قد طلب في القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) من الأمين العام تقريرا عن التنفيذ، فالذي أمامنا شيء أكثر طموحا. فالقليل جدا من توصياته البالغة ٥٥ توصية هو الذي له صلة بصون السلم والأمن الدوليين، وحفنة فقط منها هي الموجهة إلى المجلس، وهذا مناسب تماما. أما عن التوصيات غير الموجهة إلى المجلس فمناقشتها في محافل أخرى لن تجهض بلا جدال مناقشتها في المجلس.

ولن أتكلم إلا عن بعض من تلك التوصيات الموجهة إلى المجلس، وعن نقاط قليلة واردة في التقرير، ابتداء من الزعم في الفقرة ١ أن

”مجلس الأمن بات يسلّم الآن بوضوح ... بأن الأثر الضار للصراع المسلح على الأطفال له عواقبه بالنسبة للسلم والأمن“.

وأرى أن المجلس يتفق معي على أنه لما كانت لانهيار السلم والأمن والصراعات الناجمة عنه آثار مأساوية على الأطفال، فلا يوجد دليل على أن محنتهم تؤثر على السلم والأمن الدوليين. فعلينا أن نخفف تأثير الصراع على الأطفال، ومن واجبنا أن نفعل ذلك لأنهم أبرياء وينبغي ألا يتعرضوا للمعاناة؛ ولسنا بحاجة إلى أن نزج بأنفسنا إلى اتخاذ إجراءات باستدعاء شبح ليس له وجود.

وينبغي أن نتخذ الإجراءات بروية لتكون عملية ويرجح أن تفيد. فالكثير من التوصيات ذات المغزى تتضارب مع هذا الهدف. والمثال الحسن على ذلك هو التوصية ٤، الأولى بين التوصيات الموجهة للمجلس والتي تطلب منه أن يحث الجماعات المسلحة على الالتزام بمعايير حماية الطفل الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري وفي القانون الإنساني الدولي. فلنطرح جانبا لبعض الوقت أنه ليس بين هذه الاتفاقيات ما يتوخى دورا للمجلس في تعزيزها ولا في تنفيذها. ولننس أيضا أن معظم الجماعات المسلحة لا يحترم أي قانون، وطني أو دولي، وأنه إذا كان المطلوب هو محاكمتها على خرقها فالواجب أولا هو القبض عليها. فهل هذا يروع الشرير ليسلك سلوكا حسنا؟ ربما كان ذلك في عالم هاري بوتر، ولكنه لا يحدث في عالم فوداي سانكوه. فماذا إذن؟

الرد هو أن تكون الجزاءات هادفة، وفقا للتوصية ٩، فهل هي كذلك؟ إن المجلس لا يستطيع أن يفرض جزاءات بموجب المادة ٤١ إلا إذا أيقن بموجب المادة ٣٩ أن هناك خطرا يتهدد السلم والأمن الدوليين يكفي لتبريرها. ولا ننسى أيضا أن الدول وحدها هي الأطراف في الاتفاقيات؛ وبالتحديد تقريبا فإن الجهات المؤثرة من غير الدول هي التي تقفز من المصيدة أو هي التي تمثل مشكلة بالقدر نفسه تقريبا، فبوسعها أن تعرض الانضمام كي تحظى بمركز لا تستحقه في القانون الدولي. والأهم من ذلك أن على مجلس الأمن ألا ينسى أن أي انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل لا يمكن أن يفسر تلقائيا على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي سعي المجلس إلى إخضاع الآخرين لسيادة القانون يجب أن يكون حريصا على ألا يخرق القوانين المنظمة له.

وقبل العمل بتوصيات من هذا النوع يجب أن يسترجع المجلس، على نحو ما استرجع التقرير، التطورات التي حدثت على مدار العام المنصرم منذ مناقشته السابقة لهذه المشكلة. وعندما لا تبدي الجماعات المسلحة اهتماما كبيرا في التمسك بالقانون، وهذا ما أعتقد أن الأحداث الأخيرة في العالم تؤكده، لا يمكن أن تزيد هذه التوصيات عن كونها مهدئات.

والانطباع الآخر عن عدة توصيات هو أنها لا تنقب في المضامين الأوسع. فالتوصية ٦، على سبيل المثال، تحث الدول الأعضاء على أن

”تجعل المساعدات التي تقدمها إلى الأطراف من الدول ومن غير الدول في المجالات السياسية والدبلوماسية والمالية والمادية والعسكرية في حالات الصراع المسلح متوقفة على الامتثال للمعايير الدولية التي تحمي الأطفال في حالات الصراع المسلح“.

وهذا يتضمن أولا أن تكون الدول الأطراف تقدم المساعدة إلى الأطراف من غير الدول في حالات الصراع كأمر معتاد، وثانيا إن السيد يوناس سافمبي مثلا أدلى بشهادة بقسم أنه لن يقتل من الآن فصاعدا إلا من تزيد أعمارهم عن ١٦ عاما، يمكن أن تتدفق إليه من جديد الأسلحة والأموال.

وهذا بالطبع غير المقصود، ولكن علينا أن نكون واعين لقضية الشرعية.

وعيب ثالث في هذه التوصيات هو أنه في حالة السعي إلى إضافة عامل آخر عن الأطفال إلى المشاكل العامة للصراع الذي يجب التوصل فيه إلى حلول عامة فإن بعضها ينتهي إلى الإيحاء، وأقول مرة أخرى إنه غير مقصود، بضرورة عدم اتخاذ إجراء إلا إذا تعرض الأطفال للخطر. والتوصية ٣٨ لها محلها هنا. فالدول المسؤولة ستعمل في حدود قوانينها ضد من يتاجرون بصورة غير مشروعة في الأسلحة أو العملات أو الموارد الطبيعية لتأجيج الصراعات؛ وهم ليسوا بحاجة إلى أن يطلب المجلس منهم ذلك، وسيفعلون ذلك لاقتلاع المشكلة الأساسية من جذورها، وليس كما يوصي التقرير "حيثما يتعرض الأطفال لاعتداءات جسيمة أو للمعاملة الوحشية".

تفتقر بعض التوصيات إلى الوضوح. ولا يتضح الجهة التي توجه إليها التوصيات، وينبغي أن يقاوم المجلس إغراء المطالبة بأن تكون التوصيات موجهة إليه. والتحليل غامض، ولا يوجد ربط بين الحقائق. وفي الجزء المتصل بحفظ السلام، على سبيل المثال، قيل لنا إن بعثتين حاليتين لحفظ السلام تضمان مستشارين لحماية الأطفال، ولكن لم يرد ذكر عن فائدة وجودهم، إن كانت ثمة فائدة من وجودهم. بعثة الأمم المتحدة في سيراليون واحدة من هاتين البعثتين، وتدلنا التجربة على أنه لم يتغير شيء في السنة الماضية. وكان بالمستطاع أن يكون التقرير مفيدا لو أنه درس الآليات التي أنشئت حتى الآن وقدم توصيات استنادا إلى الدروس المكتسبة. من شأن ذلك أن يضيف إلى فعالية تلك التدابير.

ويطلب عدد من التوصيات من المجلس أن يتخذ إجراءات تتجاوز ولايته إلى حد كبير. التوصية ١٠ مثال على ذلك. وبالتأكيد لا يتعين على مجلس الأمن أن يطلب إلى الشركات الدولية أن تضع مدونات قواعد السلوك الطوعية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي. وربما يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذلك، لا المجلس. وكان ينبغي أن توجه توصيات أخرى كالتوصيتين ٤١ و ٤٢، مباشرة للدول الأعضاء بدلا من المجلس، الذي لا تتوفر له ولاية بشأن تلك المسائل.

التوصيات ٢١ إلى ٢٤ بشأن التروح الداخلي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتروح الداخلي، تتجاهل الحقيقة التي أكدتها مرة أخرى المفاوضات الصعبة التي جرت في الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تفيد بعدم الموافقة على تلك المبادئ على الصعيد الحكومي الدولي وهي غير ملزمة قانونا. ويتعين أن يسود قانون البلاد داخل البلدان. والإجراء الدولي، إن وجد، لا بد أن يحترم سيادة البلد المعني وأن يُتخذ بناء على طلب ذلك البلد.

التوصية ٥٣ لها أهمية بالغة. وترحب الهند بمشاركة المنظمات غير الحكومية المعتمدة في عمل الأمم المتحدة، ولكن ما هي المنظمات غير الحكومية التي يتعين أن يتشاور معها المجلس؟ ومعلومات من التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان؟ وما هي طريقة اختيارها؟ ومن ذا الذي يقرر اعتمادها؟ وماذا يخطط المجلس للاستفادة من المعلومات التي تقدمها المنظمات؟ الشيء الذي يوصى به هنا يتجاوز بارامترات مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة ويتعين إمعان النظر فيه.

صديقي العزيز جدا أولارا أوتونو، الذي أعتقد أنه يرى الآن أن مذبحة الأبرياء كان ينبغي أن تحدث في الوقت الذي وُلدت فيه، يستطيع، وثمة ما يبرر ذلك، أن يتساءل عما إذا كانت لدينا مقترحات أو أننا ننفذ توصياته فقط. نحن نُوصي بما يلي: حيثما يمكن وقف الصراعات المسلحة أو كبحها حينما تُنشأ عمليات حفظ سلام قوية، لا بد أن يقوم

المجلس بذلك. الإجراء السريع ينقذ الحياة، وينقذ أولا وقبل كل شيء حياة الأطفال، الأكثر ضعفا. ونعرب بإخلاص عن إعجابنا بدعوته التي لا تعرف الكلل بصفته الممثل الخاص ونحثه على مواصلتها. إن نشر الوعي، والتأكد بصورة منتظمة من أثر الوعي، يعد الطريق الوحيد الأكيد الذي يؤدي إلى إحراز التقدم. ونتمنى له القوة والنجاح في ذلك المسعى ونحن على استعداد لتأييد اتخاذ إجراء واقعي.

وينبغي أن تقدم للوكالات التي تمنح معونة إنسانية الموارد التي تحتاج إليها، وأولئك الذين يملكون الموارد ينبغي أن يقدموها بسخاء من أجل هذه القضية.

ويتعين أن تنظر أجهزة أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في عدد من التوصيات. وينبغي أن تقوم بذلك على جناح السرعة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للممثلين الدائمين لماليزيا وناميبيا لقضاء بعض الوقت في فترة بعد ظهر هذا اليوم للاستماع إلى زملائهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحي لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب لك يا سيدتي الرئيسة، عن بالغ تقديرنا لمبادرة المجلس، تحت رئاستك الدينامية، لعقد مناقشة عامة بشأن قضية الأطفال والصراع المسلح. وينبغي الترحيب بحماس باهتمام المجلس المتزايد بهذه المسألة وتشجيعه على ذلك.

ويرحب وفدي بالعمل الممتاز الذي قام به السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة. ويعرب وفدي عن ارتياحه للحملة الهامة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومديرتها التنفيذية لوضع نهاية لاستخدام الأطفال الجنود، وحماية الأطفال من آثار الجزاءات ووضع مدونات قواعد سلوك خاصة بشأن حقوق الأطفال بالنسبة لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين والعاملين في مجال حفظ السلام.

وحقيقي أن السيدة غراكا ميشيل لاحظت في تقريرها لعام ١٩٩٦ عن أثر الصراع المسلح على الأطفال، أن الصراعات المسلحة تسبب وفيات وتلحق الأضرار بالأطفال أكثر من ما تسببه بين الأفراد العسكريين. وطبقا للاحصاءات المتوفرة، ومنذ بداية التسعينات، قُتل أكثر من مليوني طفل وجرح أو شوه أكثر من ٦ ملايين طفل في سياق الصراعات المسلحة. وفي زهاء ٦٠ بلدا يعيش أطفال في حقول الألغام، ويُقتل أو يُشوه أكثر من ١٠ ٠٠٠ منهم كل يوم ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإضافة إلى تلك الإحصاءات، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا حالات الأذى من جميع الأنواع التي تؤثر في الأطفال المتضررين بالحرب وأثر تلك الحالات عليهم وعلى أسرهم ومجتمعهم ككل.

تدفع أفريقيا أغلى ثمن في هذا الصدد نتيجة لبروز الصراع المسلح والمحلي والصراعات الإقليمية من جديد، بل إن الحالة أصبحت أكثر خطورة مع ظهور العصابات المسلحة التي تختلف عن القوات المسلحة النظامية. وتلك العصابات ماضية بصورة منتظمة ودون اعتبار للأعراق أو الأخلاق أو القوانين الدولية في تجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم في الأعمال العدوانية، حتى خارج الحدود الوطنية. وتخاطب هذه الحالة ضميرنا العالمي، والقادة السياسيين في العالم، والمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة.

ومن دواعي الامتنان أن منظمتنا تتصدى مباشرة لهذه القضية، وتواصل منظمتنا المطالبة باحترام أحكام اتفاقية

حقوق الطفل. لذلك يرحب وفدي باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح. ويطلب البروتوكول من جميع الدول الأطراف أن تراعي عدم مشاركة أفراد قواتها المسلحة دون سن ١٨ بصورة مباشرة في الأعمال العدوانية وألا يخضع أولئك الأفراد للتجنيد الإجباري. ويرفع أيضا - ومن المهم التأكيد على هذا - مبدأ القيد الاختياري قبل سن الثامنة عشرة وهو مبدأ يخضع لعدد من الشروط الصارمة الرامية إلى الحيلولة دون التجنيد الإجباري، بما في ذلك التجنيد من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول.

وفي أفريقيا لا تزال مسألة الجنود الأطفال من الشواغل الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية وللمنظمات دون الإقليمية.

وفي نيسان/أبريل عُقد في أكرا، بغانا، مؤتمر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأطفال المتضررين من الحرب بالتعاون مع حكومة كندا. واعتمد المؤتمر إعلانا وخطة عمل يستحقان مساندة كل المجتمع الدولي. ووجّه نداء إلى كل الدول الأعضاء من أجل احترام أحكام قراري مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٢٦٥ (١٩٩٩)؛ واتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها؛ والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ وبصفة خاصة احترام اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٨٢) المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وأعدّ مؤتمر أكرا مجموعة من التدابير الخاصة بتسريح الجنود الأطفال ونزع سلاحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. ووضع أيضا تدابير للتعليم؛ وتدابير وقائية تهدف إلى رفع وعي وسائط الإعلام؛ وتدابير تتعلق بنظم الإنذار المبكر.

ومن بين المبادرات الإقليمية المخططة، أود أن أشير بصفة خاصة إلى إدراج بُعد حماية الأطفال في مبادرات السلام وعمليات صون السلم في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتعيين مستشار لحماية حقوق الطفل داخل بعثات الجماعة في الميدان؛ وإنشاء مكتب في المنظمة لحماية الأطفال المتضررين من الحروب؛ وتكريس أسبوع هدنة لغرب أفريقيا في كل الدول الأعضاء في الجماعة، للأطفال المتضررين من الحرب، وهو الأسبوع الموافق ليوم ١٦ حزيران/يونيه - يوم الطفل الأفريقي - ويهدف إلى توعية الرأي العام عن المحنة الرهيبة للأطفال والأطفال الأفارقة المتضررين من الحرب.

وهذه المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية تستحق الدعم من منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية وكل من يهتم بهذا الموضوع في المجتمع المدني.

إنني أعلم بالعمل الممتاز الذي قام به السيد أوتونو في هذا المجال وأعرب عن تقديري له. وينبغي أن ندعمه ونشجعه ونسانده في الأمم المتحدة وبصفة خاصة في مجلس الأمن.

بل ينبغي علينا أن نفكر في مسألة إعادة إدماج هؤلاء الأطفال الجنود، وهذه المسألة بالطبع يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وهو المجال الذي ينبغي أن أشير إلى أن عمل الأمم المتحدة فيه ليس واضحا بشكل كاف حتى الآن. فهي ما زالت تعاني فيه من نقاط ضعف، بل من نقص معيب. ويجب أن نفكر جميعا في مواجهته. وبهذه الطريقة سنتمكن من تلافي تكرار اندلاع الصراعات وبؤر التوتر التي كنا نعتقد أنها خمدت.

وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي أنه سيعقد في أيلول/سبتمبر، في كندا، مؤتمر دولي عن الأطفال المتضررين من الحرب، بالإضافة إلى دعوة كندا بالمشاركة مع الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء وحدة لحماية الأطفال. وستكلف هذه الوحدة، في جملة أمور، بمتابعة أوضاع الأطفال في مناطق الصراع وإعادة تأهيلهم وإدماجهم خلال مرحلة إحلال السلام، وحماية حقوقهم الأساسية وفقا لأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

وقد كررنا كثيرا القول بأن السلام ليس مجرد غياب الحرب. بل يعني أيضا التنمية، لأن الكثير من النزاعات تنتج عن الفقر المدقع وتخلّف التنمية. ولذلك يتعين علينا اليوم أكثر من ذي قبل أن نوجد الحلول المطلوبة لكثير من الصعوبات التي تعوق تنمية أفريقيا. وهذه الصعوبات معروفة لكل الناس. وقد جرى التذكير بها مرارا وتكرارا أمام هذا المحفل. وأشير بصفة خاصة إلى الديون وأعبائها الهائلة، والعقبات الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق الدولية، والانخفاض الهائل في المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن كل هذه المسائل لها آثار سلبية على الأزمات السياسية والاجتماعية في أفريقيا، وآثار على تصاعد الصراعات الداخلية أو الإقليمية المسلحة، وبالتالي آثار على السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

وفي الختام، يأمل وفدي أن نستخلص من هذه المناقشة استجابات شجاعة وابتكارية للمسألة العويصة المتمثلة في كيفية حماية الأطفال من ويلات الحرب حتى يمكن لهؤلاء الأطفال غدا، وهم في ربيع حياتهم، أن يتعلموا ويتدربوا ليصبحوا مشاركين نشطين في تنمية بلدانهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): بالأمس سقطت في باريس طائرة من طراز كونكورد في طريقها إلى نيويورك، مما أدى إلى مقتل جميع ركابها وطاقمها وأربعة أشخاص على الأرض. وأود أن أعرب عن عميق تعازينا لحكومتيّ فرنسا وألمانيا على هذا الحادث المأساوي، ومؤاساتنا لأسر الضحايا.

وأكثر من تأثّر بهذه الكارثة المؤسفة هم الأطفال الأبرياء الذين لقوا حتفهم في هذه المحرقة. وقد فقد العديد من الأطفال آباءهم وأمهاتهم الذين يرعونهم. وأصبحوا يتامى نتيجة لتلك الحادثة الرهيبة ويتعين عليهم الآن أن يواجهوا خضم المستقبل المجهول.

وفي العديد من المناطق التي تمزقها الصراعات، من العادي أن يتحول الأطفال إلى يتامى أو أن يتعرضوا للتشويه أو القتل، حيث يستخدمهم الكبار عمدا لتصفية الحسابات فيما بينهم. والأكثر فظاعة من ذلك أن الأطفال الأبرياء يُحوَّلون إلى قتلة. وفي سن كان ينبغي فيها للأطفال أن يحملوا الكتب إلى المدرسة، يُجبرون على حمل الأسلحة والاختباء في الغابات. وهناك حالات مروعة يتحول فيها ضحايا الصراعات إلى جعل غيرهم ضحايا.

وينبغي لهذا الوضع أن يتغير. وتشعر نيبال بتشجيع كبير إزاء هذه المناقشة العامة، الثالثة من نوعها بعد مناقشتي حزيران/يونيه ١٩٩٨، وآب/أغسطس ١٩٩٩. وتدلل هذه المناقشة على يقظة ضميرنا الجماعي وجديتنا في معالجة مسألة الأطفال والصراع. وإنني أعرب عن خالص التقدير لك، سيدتي الرئيسة، لدعوتك لهذه المناقشة المفيدة.

قطع المجتمع الدولي شوطا طويلا في مجال حماية حقوق الأطفال وتعزيز رفاهيتهم. فاتفاقية حقوق الطفل قد صدق عليها أو انضم إليها ١٩١ بلدا بالفعل. وفتح باب التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل؛ والمعني بتورط الأطفال في الصراعات المسلحة. وينبغي أن نثني على قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) ثناء عاليا

بوصفه تتويجا مناسبا لإرادتنا الجماعية وجهودنا للمساعدة في منع الاستخدام المتزايد للأطفال كدروع أو جنود مع اتساع رقعة الحروب الأهلية في أنحاء العالم.

يتضمن تقرير الأمين العام وقائع تعتصر لها القلوب عن ملايين الأطفال اللاجئين، والآلاف من الجنود الأطفال، والأطفال القتلى، والجرحى، والمصابين بالروع النفسي، والمغتصبات، واليتامى، وتقدر أعداد هؤلاء بالملايين. وليس ثمة شك، كما يؤكد الأمين العام،

"أن الأطفال يتأثرون بصورة غير متكافئة من جراء الصراع المسلح، فضلا عن أن احتياجاتهم تستحق اهتماما متناسقا من جانبنا". (S/2000/712، الفقرة ٤)

وحتى مع بزوغ فجر الألفية الثالثة، نشهد نفس الأحداث، ومن الواضح أن ما فعلناه حتى الآن غير كاف. ونحتاج إلى أن نفعل المزيد وبسرعة. فسلم ورخاء الغد يعتمد إلى حد كبير على أطفالنا. وينبغي أن نعمل سويا لتوفير طفولة طبيعية بريئة لأطفالنا ونهيئ لهم الفرصة لتفجير كل طاقاتهم. ومع ضرورة مضاعفة جهودنا لتنفيذ الصكوك والمقررات المتفق عليها عالميا للتصدي بسرعة لمحنة الأطفال، فهناك ضرورة لإعمال تدابير إضافية، حسب الاقتضاء. وتسهم هذه المناقشة في هذه العملية. وإن تنفيذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة هو دائما أصعب المهام. وما أنجزناه على الورق لم يترجم بعد إلى تحسن ملموس في حياة الملايين من الأطفال.

والمسؤولية الأساسية لحماية الأطفال وحقوقهم تقع على عاتق البلدان المعنية. غير أن الصراعات المسلحة طويلة الأمد قلما تستمر دون مساعدة وتحريض أطراف خارجية. ولذا فإن نيبال تؤمن بوحدة الهدف وتضافر الجهود وسيلة للتكامل والتوافق لتحقيق هدف مشترك.

ومسألة الأطفال في الصراعات المسلحة مسألة معقدة ولها أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وإن معالجة أعراض داء مستفحل ليست بالاستجابة المناسبة. وعلينا معالجة المشكلة من جذورها. فالتهميش السياسي والفقر، والظلم الاجتماعي هي جذور معظم الصراعات المعاصرة. ونحن نؤمن بأن مسألة الأطفال في حالات الصراع ينبغي أن تعالج من منظورها السليم. ويرى وفدي أن التدابير على الأصعدة العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ضرورية للمضي قدما في هذا السبيل.

وعلى الصعيد الدولي، نحن بحاجة لمواصلة سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء. إن عالما يتسم بالمساواة في السيادة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل، والرخاء الاقتصادي المتقاسم، هو وحده الكفيل بتضييق الفجوة وتعزيز التعايش السلمي. كما ينبغي بذل الجهود للمتابعة المستمرة لتنفيذ التدابير المتفق عليها دوليا من أجل حماية الأطفال من الصراعات. وينبغي أيضا وزع أنظمة الإنذار المبكر لرصد بوادر أي صراع ناشئ والاستجابة الفورية الوقائية من جانب الأمم المتحدة لإجهاضه قبل أن ينشب. وسيؤدي ذلك إلى انتفاء الحاجة إلى الصراعات والدافع إليها. ولا بد من بذل جهود إقليمية مكملة، لأنها ستكون مفيدة بوصفها أقرب إلى مسرح الصراع.

وعلى الصعيد الوطني، ثمة حاجة إلى مشاركة سياسية وإلى تقريب الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التفاهم المتبادل رغم الاختلافات الثقافية والعرقية. وإن تنفيذ الاتفاقات الدولية المصممة لحماية الأطفال من الصراع ينبغي أن يكون المسؤولية الأولى لكل البلدان، على أن يبدي المجتمع الدولي استعداده لمساندة البلدان التي تواجه صعوبة في تدبير الموارد اللازمة.

وعلى مستوى المجتمعات المحلية، يمكن إقامة علاقات اجتماعية متجانسة للتوفيق بين الأولويات المتباينة وتنازع الموارد. ويمكن أن تكون المنظمات المحلية، مع المجتمع المدني، جسرا بين الحكومات والمتمردين، ومعبرا بين الانقسامات العنصرية والثقافية، ليكونا بذلك أكثر الأدوات فعالية في إرساء ثقافة جديدة للسلام ومنع الصراعات في المجتمع. والإدارة السليمة، مع الاقتصاد الآخذ في التوسع، يمكن أن يساعدا على التقريب بين جميع أفراد المجتمع في نسيج يقوم على التسامح. والتحدي أمامنا يتمثل في إيقاظ الوعي بين المتمردين والثوار بالحاجة إلى احترام حقوق الأطفال. والمجتمع المدني هو خير من يؤدي هذا الدور.

لقد كانت نيبال من بين الدول الأولى التي وقعت على اتفاقية حماية الطفل أو صدقت عليها. ويتجلى التزامنا بأحكام هذه الاتفاقية تماما في دستور مملكة نيبال وتشريع الإنفاذ اللاحق لتنفيذ تلك الأحكام. كما أن البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية هما قيد الدراسة النشطة توطئة لتوقيعهما. وتم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

إن مجتمعنا مجتمع قائم على التسامح، حيث يعيش أتباع ديانات وأصول عرقية مختلفة سويا في وئام. وإن نظام الحكم القائم على التعددية الحزبية يوفر فرصة متساوية للجميع من أجل المشاركة السياسية. ولكون بلدنا في عداد البلدان الأقل نموا، فنحن بحاجة إلى الموارد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا لصالح جهودنا لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها.

وأود إبلاغكم بأن نيبال تنتهج سياسة التجنيد الطوعي في كل فروع الخدمة العسكرية، ولا يسمح بإرسال من هم دون سن الثامنة عشرة إلى خطوط المواجهة.

وقبل أن أختتم كلمتي، حيث أنني أعطيت الكلمة في مجلس الأمن للمرة الأولى منذ توليت منصب الممثل الدائم لنيبال، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للسيدة الرئيسة، لقيادتها الناجحة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه. كما أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للأمين العام لتقريره الممتاز عن الأطفال والصراعات المسلحة. وأتوجه بالتهنئة كذلك للسيدة كارول بيلامي لبيانها هذا الصباح والذي ينم عن النظرة الثاقبة. كما يستحق السيد أولارا أوتونو منا التقدير والشكر على التقرير الوافي الذي قدمه للمجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل ليسوتو. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد منغويلا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): حينما تناول هذا المجلس مسألة الأطفال والصراع المسلح باعتبارها إحدى المناقشات الرئيسية، واتخذ بعد ذلك القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) في آب/أغسطس ١٩٩٩ أرسل رسالة مفادها الالتزام الدولي المجدد بعكس اتجاه الذبح المأساوي والمتنامي بما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون سن الـ ١٨، وسن بعضهم سبع سنوات، يقاتلون الآن في صراعات في شتى أرجاء العالم، فضلا عن آلاف آخرين جندوا في القوات المسلحة، وبالتالي يمكن أن يرسلوا إلى القتال في أي وقت.

والذين يجندون الأطفال لا يفرقون بين الأولاد والبنات، ويجري استعمالهما في اقتراف الفظائع وأيضا في أداء دور العبيد من الناحية الجنسية للقادة العسكريين. والكثيرون تساء معاملتهم جسديا ويدفعون إلى الانتحار حينما لا يستطيعون التصدي للطلبات الضاغطة المفروضة عليهم. والذين يبقون على قيد الحياة بعد معاناة هذه التجارب المرعبة يشكلون مصادر تهديد خطيرة فيما يتعلق بإعادة تأهيلهم وإدماجهم في الحياة المدنية. ما هو المستقبل الذي يمكن لهؤلاء الأطفال أن يأملوا فيه حينما تنكر عليهم الفرص التعليمية ويشوهون جسديا وعقليا ويعوقون،

مما يشكل خطرا ليس فقط على أنفسهم ولكن أيضا على أطفال آخرين؟

لقد حان الوقت أن يوحد المجتمع الدولي - هذا المجلس ووكالات أخرى - جهوده في اتخاذ تدابير مناسبة لتناول مشكلة تجنيد الأطفال، وخصوصا البنات، في القوات المسلحة.

وفي هذا السياق نرحب بمشاطرة آرائنا في هذه المسائل وبالثناء عليكم، السيدة الرئيسة، على قيادتك للمجلس خلال تموز/يوليه وعلى جهودك في ترتيب هذه المناقشة حسنة التوقيت. وهي حسنة التوقيت على نحو خاص في أعقاب اعتماد الجمعية العامة مؤخرا لبروتوكولين: بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال وتعريِّهم. والبروتوكولان صكان هامان في الكفاح ضد استغلال الأطفال.

إن تأييد المجلس القوي للبروتوكول بشأن إشراك الأطفال في الكفاح المسلح سيعزز دون شك الجهود الدولية الرامية إلى كبح هذه الآفة التي أصبحت سمة من سمات الصراعات المسلحة في كل منطقة من العالم.

ولا شك في أن القانون الدولي الذي يحكم استعمال الأطفال بوصفهم جنودا قد أحرز التقدم خلال السنين. وبالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل - التي تحدد الطفل بأنه أي شخص دون الـ ١٨ سنة - توجد اتفاقيات أخرى تحدد سن الـ ١٨ باعتبارها سن التجنيد والمشاركة في الصراع، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهته، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ التي تصف التجنيد الإكراهي والقسري للأطفال دون سن الـ ١٨ بأنه من أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وسبق لهذا المجلس أن أدان استهداف الأطفال في الصراعات المسلحة، وأن دعا إلى الاختتام السريع للبروتوكول الاختياري الرامي إلى تعزيز اتفاقية حقوق الطفل.

وبالاعتماد الذي جرى مؤخرا للبروتوكول الاختياري للاتفاقية وإقرار سن الـ ١٨ باعتبارها السن الدنيا للمشاركة في الصراعات المسلحة وضع الأساس لأن يتخذ المجلس تدابير نشيطة في مجالات اختصاصه لضمان الإنفاذ الصارم للمعايير الإنمائية الدولية ولصكوك حقوق الإنسان التي تنظم تجنيد الأطفال. وفضلا عن تأييد البروتوكول المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة وعن الدعوة إلى التوقيع والمصادقة عليه، فإن على هذا المجلس الواجب الأخلاقي والسياسي والقانوني في أن يدعو الدول إلى حظر تجنيد الأطفال الذين هم دون الـ ١٨ وفي أن يطالب جميع الدول بأن تضع ضمانات مناسبة لإثبات السن والتطوع في التجنيد. وينبغي أن تبذل كل الجهود لتصحيح الحالة في الميدان ولضمان أن يفي هذا البروتوكول وقوانين حقوق الإنسان الدولية الأخرى بالأغراض التي وضعت من أجلها، أي حماية حقوق الطفل وإزالة استعمال الأطفال كجنود.

إن ما نحتاج إليه هو جهدنا الجماعي والتزامنا الجماعي من أجل إنهاء سوء معاملة الأطفال بوصفهم جنودا، ومن أجل تسريح أي طفل يخدم في القوات المسلحة وضمان إعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

وهذا الوفد من الوفود التي لا تزال قلقة على نحو خاص إزاء محنة المجندات من النساء والفتيات في الصراعات المسلحة، وهي مسألة لا تبدو أنها تجذب الانتباه الذي نعتقد أنها تستحقه.

وفي الآونة الأخيرة اتخذ المجلس بشكل عام خطوات لمعالجة أخطار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبشكل خاص فيما يتعلق بحفظ السلام. وإن ما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا هو الحاجة الخاصة إلى مجندات فتيات حيث لا يقتصر

دورهن على القتال ولكنهن يجندن في حالات كثيرة وبصورة رئيسية لتقديم خدمات جنسية أو يمارسن الرقيق الأبيض أو يكُن خليلات.

وإن هذه الإساءات لا تؤدي إلى انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق العملية الجنسية بما في ذلك أخطار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولكنها أيضا تؤدي إلى الحمل وولادة أطفال مصابين أو إلى عمليات إجهاض لا يمكن ضبطها والسيطرة عليها. وما لم يُعترف بلزوم الحاجة إلى المجندات الفتيات وتتخذ خطوات محددة للتصدي لذلك فإن المجندات الأطفال اليوم لن ينمون حتى يصبحن نساء المستقبل.

وينبغي لقرارات هذا المجلس أن تدعو إلى اتخاذ تدابير محددة لمعالجة السياسات التمييزية في القوات المسلحة لمعالجة مشاكل المضايقة الجنسية وضمان وضع برامج تعبئة وإعادة تأهيل وإعادة دمج تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للمجندات.

وفي حين أن منع الصراعات هو دون شك أفضل طريقة لحماية الأطفال، فإن الربط بين الفقر وتجنيد الأطفال لا يمكن تجاهله. وهناك بُعد مقلق لهذا الوباء ألا وهو أن الغالبية من أكثر الناس عرضة لذلك هم من الفقراء والأقل حظا من التعليم والمهمشين من أعضاء المجتمع الذين إما لديهم تجارب في الإساءات أو منحدرين من أسرة مفككة أو لاجئين أو من الأشخاص المشردين داخليا. إن الحاجة إلى نهج قوي ووضع استراتيجيات عامة للمنع والحماية، ولا سيما في تطبيق المعايير والقواعد الدولية قد أصبحت من الأولويات.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الجهود الجديرة بالثناء التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام السيد أوتونو واليونيسيف تحت القيادة المقتدرة للسيدة كارول بيلامي تتطلب من هذا المجلس أن يعترف بتلك الجهود وأن يقدم الدعم، في جملة أمور، عن طريق تيسير تنسيق أقوى أو عن طريق إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تضطلع بزيارات ميدانية وتعد تقارير لمناقشة المجلس لها بغية تحذير البلدان وعند الضرورة التشهير بها وتأنيبها.

وإن الممثل الخاص جدير بالإشادة وجهوده تستحق الدعم لفتح خطوط اتصال مع جميع المهتمين وإفهامهم بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتقهم عن حماية الأطفال انسجاما مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وفي الختام أود أن أشيد بالعناصر الفاعلة المعنية على الصعيدين الوطني والدولي. وأشيد بصورة خاصة بشركائنا في المجتمع المدني على التزامهم بمسألة الأطفال في الصراع المسلح. فعن طريق خبرتهم وتجربتهم ومشاركتهم المستمرة فإن إمكانات إيجاد حلول لمشكلة الأطفال في الصراع المسلح قد تعززت بدرجة كبيرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتقديم شكر وفد إندونيسيا إليك يا سيادة الرئيسة على عقد جلسة اليوم بشأن البند المعروض علينا والذي يجسد الحاجة إلى تصميم متجدد لدى المجلس لحماية الأطفال من أهوال الصراع المسلح.

إن وفدي يشيد أيضا بالأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2000/712. فهو يرسم صورة واضحة وقوية للأثر المدمر للصراعات الدائرة على الأطفال من حيث ضخامة أثرها الطويل الأجل. ويضم مجموعة من التوصيات التي سوف يؤدي تنفيذها إلى إماطة الأذى عن الأطفال

ويحول دون وقوعهم أهدافا عن عمد في انتهاك صارخ للأعراف والمبادئ المقبولة عالميا.

لاحظ وفدي بقلق شديد الاستخدام المتزايد للأطفال في الصراعات المسلحة. وقدر أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال تحت سن الـ ١٨ يستخدمون الآن كجنود في الصراعات في مختلف مناطق العالم. وتسببت هذه الحروب في خسارة أرواح أكثر من ٢ مليون طفل، وشوهت أو جرحت ٦ ملايين، ويتّمت مليونا وأصابت عدد آخر لا يحصى؛ وقد نتج عنها أن الأطفال يعدون أكثر من نصف لاجئي العالم البالغ عددهم ٢٤ مليون لاجئ.

ودعم وفدي في الماضي الجهود الدولية المنسقة لتخفيف معاناة الأطفال الذين يساقون إلى الصراعات. وإندونيسيا موقعة على الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل التي تساند الحقوق الاجتماعية الاقتصادية، والحقوق المدنية للأطفال، وهي تؤيد بقوة البروتوكول الاختياري الذي يعزز تلك الاتفاقية بالمطالبة بسن أدنى هو ١٨ عاما للمشاركة في أعمال القتال. بيد أنه مما يؤسف له أنه حتى لليوم يستمر تجنيد ووزع الأطفال كجنود. ومن ثم فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ويصر على سن ١٨ بوصفه السن الأدنى المقبول للمشاركة في الصراعات المسلحة، مما يحدث اختلافا ملموسا في مصير الأطفال المعرضين للأخطار على الأرض، حيث شارك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل دون السن القانوني في أكثر من ٣٠ من الصراعات المسلحة في مختلف أجزاء العالم وحيث مثل الأطفال ٤٠ في المائة من جميع ضحايا هذه الصراعات.

وفرض القعود عن وقف التدفق السري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود ضريبة غير متناسبة على الأطفال في الصراعات داخل الدول، وأدى في نهاية المطاف إلى قدر أكبر من انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار.

وقد جعل انتشار هذه الأسلحة وسهولة الحصول عليها من الممكن أن يصبح حتى الأطفال الصغار مرتكبين للعنف. وتتطلب هذه الحالة المشؤومة جهودا منسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لوقف النقل غير المشروع لتلك الأسلحة. ويظل الأمل يحدو إندونيسيا في أن يعتمد، مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سيعقد في العام القادم، تدابير تراعي بالكامل مصالح وحماية الأطفال.

كما ينبغي الاعتراف بحقوق الأطفال في الصراع المسلح على سبيل الأولوية الواضحة، وينبغي أن تكون هذه الحقوق مترسخة في صناعة السلام، وبناء السلام وعمليات حسم الصراعات، وكذلك في خطط نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. ويعد مثل برنامج المساعدة هذا ذا أهمية حاسمة لتوطيد السلام ودعم قدرة إعادة التأهيل.

والإنكار المتعمد للمساعدات الإنسانية للأطفال له أثر مدمر على هؤلاء الأطفال الذين لهم حق أساسي في المعونة بموجب القانون الإنساني الدولي. والأطفال ليسوا أدوات للحرب فقط ولكنهم أيضا ضحاياها. وهم لا يدركون تماما أسباب وأهداف الصراعات المسلحة التي غالبا ما يرغمون على المشاركة فيها. وهكذا فإنه من المنطقي أن تسهل الأطراف المشتركة في الصراع الدخول غير المعاق للموظفين المشاركين في بعثات إنسانية للأطفال المحصورين بصورة غير متعمدة في الصراعات المسلحة.

والألغام أسلحة عشوائية لا تميز بين الجندي والمدني، والصديق والعدو، والكبار والأطفال. ومما يدعو للسخرية أن أولئك الذين يعانون بأكبر قدر ليسوا المقاتلين الناشطين ولكنهم المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ورغم أن إزالة الألغام هو البديل الوحيد للقضاء على الأخطار التي تمثلها

الألغام، فإنه ينبغي متابعة برامج فعالة وشاملة للوعي بالألغام.

وعلاوة على ذلك، فللجزاءات المفروضة على الحكومات أو على الجماعات المسلحة تأثير سلبي غير متناسب على الأطفال من حيث إضعاف البنية الأساسية الضرورية، ولا سيما ما يتصل منها بالتعليم والصحة وفرص العمالة. ورغم أنه من الصعب تحديد كمية التكاليف قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمستقبل الأطفال، فإن وفدي يتفق مع الاقتراح المقدم من ماليزيا ونيوزيلندا والهند ببذل جهود للتخلص من معاناة الأطفال الذين يعيشون تحت نظم جزاءات عن طريق النص على استثناءات إنسانية بحيث لا يحرم الأطفال من الحصول على المقومات الأساسية للحياة طوال الصراع.

والخلاصة أن مستقبل البشرية يعتمد على الأطفال. ويلقي استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة ظلا على مستقبلهم، لأن الأطفال الذين يتعرضون للعنف، غالبا ما يحملون الخوف والكراهية في قلوبهم وعقولهم مما تكون له آثار طويلة الأجل وعميقة. وبسبب العدد الكبير من الأطفال المشاركين في الصراعات والواقعين ضحية لها حول العالم، فإن مستقبل الأطفال في خطر نظرا لفرصتهم المحدودة للبدء في مهن منتجة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى القيام بالكثير لتخفيف معاناتهم وضمان مكانهم السليم في مجتمعاتهم عن طريق برامج الدعم المناسبة. والبديل القائم سيكون حالة محتملة الخطورة إذا فشل المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات في حينها وكافية للتعامل مع هذه المشكلة.

وأكون مقصرا في واجبي لو اختتمت هذا البيان بدون الإشادة بالدور الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، التي قدمت مساهمات هامة في الارتفاع بمستوى معيشة الأطفال الأقل حظا، والتي ستكون الحياة بالنسبة لهم الآن تستحق العيش فيها. والدول الأعضاء يرغمها الواجب على أن تبسط تعاونها في الوفاء بالولاية المعهودة إليهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل إكوادور وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): بوصفي عضوا في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدي معرفة مباشرة، يا سيدتي الرئيسة، بمواهبك التي لا يمكن الاختلاف عليها ومهارتك الدبلوماسية. ولهذا السبب يسرني أن أراك تترأسين أعمال مجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

كما أعرب عن امتناني للأعمال القيمة والهامة المتعلقة بالقضية المعروضة على المجلس اليوم والتي قامت بها المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، والممثل الشخصي للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو.

وعلى مدى العقد الماضي، تم جعل الأطفال، أكثر من أي وقت قبل ذلك، عمدا الضحايا الأبرياء للحروب والعدوان المسلح. وأرغموا أو أُقنعوا بالانضمام إلى الجيوش أو الجماعات المسلحة.

وبالنسبة للنقطة الأولى، اعتمد مجلس الأمن مجموعة من القرارات والتدابير بشأن حماية الأطفال في الصراع المسلح، تسلط الضوء على ضرورة إيلاء انتباه خاص إلى قطاع السكان المحتاجين بقدر أكبر: النساء والأطفال وكبار السن. كما استجاب المجتمع الدولي ككل، معتمدا مجموعة

من الصكوك الدولية التي تشكل إطارا قانونيا ملزما، ولا سيما لسلامة وحماية حقوق الأولاد والبنات ضد أفعال العنف الكريهة التي تنشأ من المواجهات المسلحة.

وبالنسبة للنقطة الثانية، فقد تقدم مجلس الأمن من بيان رئاسي إلى قرار هام، بينما اعتمد المجتمع الدولي البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل والمتعلقة بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، بشأن الحظر واتخاذ الإجراءات الفورية بالنسبة للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

والقصر دون سن ١٨ عاما ليسوا جاهزين عقليا أو جسديا للمشاركة في الصراعات المسلحة. وإن إرغامهم على ارتداء الزي الموحد للمحاربين يضر بتنشئتهم ويجتثهم من أسرهم وبيئتهم الاجتماعية. ثم إنها قد تلحق عواقب وخيمة بصحتهم البدنية والنفسية تتطلب في بعض الظروف عمليات علاجية مطولة ومكلفة. والبالغون الذين يجندون في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة يتوقفون عن الدراسة وكثيرون منهم لا يكملون تعليمهم الثانوي. وقد تكون لهذا آثار سلبية على نموهم الشخصي بل وعلى التنمية الوطنية للبلد في واقع الأمر.

ومن ثم يقوض استخدام الأطفال الجنود المبادئ المقررة في القانون الدولي وفي التشريعات الإكوادورية التي تحدد سن ١٨ عاما حدا أدنى للحصول على المواطنة وللخدمة العسكرية الإلزامية. ولا جدال في أن الدول في تشريعاها المحلية، والمجلس نفسه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تتخذ التدابير الملائمة، بما فيها فرض الجزاءات عند الضرورة، لمنع شركات الأعمال أو الأفراد من الاستفادة من الصراعات المسلحة في الحصول على مزايا اقتصادية عن طريق الاتجار في الموارد الطبيعية والأسلحة الصغيرة التي تؤجج الصراعات التي يكون الأطفال أول من تؤذيهم.

وأنا على يقين من أن هذه المناقشة ستلهم المجلس اتخاذ خطوة رئيسية أخرى في سبيل المهمة الإنسانية الجارية المتمثلة في منع إشراك الأطفال في صراعات مسلحة على أن تراعي دائما أن تحتل مصالحهم المقام الأول في كل القرارات التي تتعلق بهم. والأطفال بحاجة إلى التدرُب على خوض المغامرة الحياتية الكبرى ولا يُزَج بهم في خضم أسرار الموت قبل الأوان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كينيا. فأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كويندوا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الكيني أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لك، سيادة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، وأنقل تقدير وفدي لسلفكم، سفير فرنسا الذي رأس بتميز رائع أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه. ويعطينا حماسك في رئاستك للمناقشات في مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه سببا قويا لأن نشعر بالفخر والامتنان. والتزامك الشخصي بالقضية التي جمعتنا اليوم يستحق الثناء.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتوجيه الشكر إلى الأمين العام على التقرير المعروض على مجلس الأمن، وإلى السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على الإحاطة التي قدمتها، وبوجه خاص إلى الممثل الخاص للأمين العام، أخينا أولارا أوتونو الذي يحضر من منطقة شرق أفريقيا، على بيانه الاستهلالي الحافز للفكر. والمناقشة التي نشترك فيها ذات أهمية خاصة لأفريقيا، التي يتزايد فيها عدد الأعمال القتالية التي يتعرض لها الأطفال، بل والتي يشاركون فيها بالفعل.

ونعلم جميعا الإحصائيات المتعلقة بمن يشتركون في الصراعات المسلحة والعدد هائل. وانتشار الأسلحة الصغيرة

والاتجار بالمخدرات في العقد الماضي الذي يستهلك مليارات الدولارات، يسهم في تصاعد هذه الصراعات، فنحن نعيش في عصر الصراعات والحروب الكثيرة التي يستغلها البعض لتحقيق برامجهم السياسية والاقتصادية. وللأسف فإن النساء والأطفال والأسر عموما هي التي تعاني. ولسوف تترك التدخلات الفعالة التي تقلل وفي نهاية المطاف تنهي إشراك الأطفال في كل أشكال الصراعات، أثرا دائما. والتقرير الذي ننظر فيه اليوم يقدم عددا من التوصيات للتصدي لهذه الأزمة، وهي توصيات يرى الأمين العام أنها تدخل في سلطة هذا المجلس. ويود وفدي أن يعلق على عدد قليل منها.

ففيما يتعلق بالأساس المعياري يؤكد وفدي أن كينيا صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل، وقدمت قانونا إلى البرلمان لإنفاذها على الصعيد الوطني. والواقع أن التشريع الخاص بالأطفال على وجه التحديد أُقر في الجمعية الوطنية. وواضح لنا أيضا أن مؤتمر قمة الألفية سيتيح فرصة طيبة لأن نوقِّع على البروتوكول الاختياري.

أما عن قضية وقف التدفق غير المشروع للأسلحة، فكينيا ترى أن هذا الجانب من المشكلة ملح. وهذا الإلحاح يستند إلى الإقرار بأن العالم سريع التغير بينما البلدان النامية غير قادرة على مواكبة التغييرات ولا هي في وضع يتيح لها معالجة التركة الثقيلة من المظالم الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي. فعلينا أن نواصل اليقظة بل ونزداد وعيا بالمخاطر كي تكون لقضايا الأطفال أولوية عالية عند تحديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وأشير إلى عدة إعلانات أدت دورا كبيرا في التصدي لقضية الأطفال والصراع المسلح في أفريقيا. ولطالما أكدت جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية تأكيد عزم المنظمة على السعي الحثيث نحو النهوض بحقوق ورعاية الأطفال والقضاء على جميع أشكال استغلال الأطفال، وخاصة إنهاء ظاهرة الأطفال الجنود. وأدان رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم في دوربان في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي إدانة شديدة استهداف الأطفال وإساءة استغلالهم وتجنيدهم وانتشارهم في الصراعات المسلحة. والواقع أن حملة الدعوة التي نظمها التحالف لوقف استخدام الأطفال الجنود أفادت في بناء زخم على المستوى العالمي للتوصل إلى اتفاق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح. ويرى وفدي أن هذا كله يوفر الأساس لأن تتحرك الحكومات سريعا نحو وضع برامج عمل فعالة، وفق المطلوب في تقرير الأمين العام.

واعتمد مؤتمر البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٠ والذي شاركت فيه ١٠ بلدان من المنطقة على المستوى الوزاري، إعلان نيروبي الذي اقتُرح فيه عدد من التدابير التعاونية الإقليمية لوقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة. وجرى توزيع الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وختاما أقول إن هناك تحديات هائلة تواجه البشرية في بداية القرن الحادي والعشرين، تتسم بتعميق الفقر، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة الصراعات والعنف، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الفتاك، واستمرار التمييز وخاصة ضد المرأة والفتاة. فيلزم إحداث تغييرات ضخمة في المجتمعات في كل مكان إذا أريد لرؤية الأطفال الذين هم مستقبلنا أن تتحقق. ونرجو أن يعاد النظر في القوانين السارية التي تنظم اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة بحيث توفر الحماية اللازمة لهؤلاء الأفراد المستضعفين في المجتمع، كذلك يلزم وضع نظم للإنذار المبكر مع تحسين نظم الرصد والإبلاغ الموجودة حاليا، إذا أردنا تجنُّب أسوأ صور الاستغلال.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد مختار لاميني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي قدم له المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاميني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بتقديم تهنئتي المخلصة لك يا سيدتي الرئيسة، على رئاستك لهذه الجلسة. وأعرب أيضا عن تهانئي وامتناني للسيدة لويس فريشيت، نائبة الأمين العام، والسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد أولارا أوتونو على مداخلاتهم الملهمة هذا الصباح.

الصراعات المسلحة تتسبب دائما في المعاناة، وقبل كل شيء معاناة الأطفال والنساء. النتائج العكسية والدائمة لتلك الصراعات تؤثر بصورة مباشرة على احتمالات تهيئة بيئة من السلام والاستقرار. وغني عن القول أن الحل النهائي هو معالجة الأسباب الكامنة للصراع، سواء كانت اجتماعية - اقتصادية، أو عرقية أو دينية أو خلاف ذلك.

يشير تقرير الأمين العام إلى أن الأطفال أصبحوا بصورة متزايدة ضحايا للصراعات الداخلية التي يرتكبونها بأنفسهم أو يصبحون أهدافا لها، على حد سواء. ومع أن أولئك الأطفال - الذين هم مستقبل مجتمعنا الدولي - مشمولون بمجموعة من الصكوك القانونية التي أعدها المجتمع الدولي لحمايتهم، فمن سوء الحظ أن صراعات عديدة اندلعت في مناطق شتى في أرجاء العالم في السنوات الأخيرة اتسمت باستمرار انتهاكات الحقوق الأساسية للأطفال والقانون الدولي بصورة عامة.

إن إجراء هذه المناقشة اليوم يدل على أن الوعي الذي بدأ في الظهور منذ بداية التسعينات، بعد اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، قد أصبح عاملا جوهريا في إدارة الشؤون الدولية، ومن ثم تسبب في اتخاذ عدد كبير من التدابير المصممة لإنقاذ الأطفال من ضروب العنف التي غالبا ما يتعرضون لها. ويتعين إيجاد سبل وطرق جديدة، كما يتعين زيادة تكثيف الجهود لتجنب أسوأ أنواع الأعمال الوحشية. لهذا السبب نرى أنه يتعين أن تكون التوصيات والتدابير المصممة لتشجيع احترام التعهدات والالتزامات المتضمنة في تقرير الأمين العام المعروض حاليا على المجلس موضوعا يتسم باهتمام خاص. مجلس الأمن هو الهيئة المختصة باتخاذ موقف واضح لتعزيز القانون واحترام القانون.

يتناول الجزء سادسا من تقرير الأمين العام المبادرات الإقليمية المتخذة لصالح الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وأود في هذا الصدد أولا أن أرحب بالجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام. وثانيا، أود أن أؤكد على أن من الأهمية أن تواصل المنظمات الإقليمية تكريس اهتمامها المكثف بقضية الأطفال.

وفي هذا الصدد، أشار المؤتمر الإسلامي السابع والعشرون لوزراء الخارجية، الذي اجتمع في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في كوالالمبور إلى المواقف الثابتة لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن اتخاذ تدابير ضرورية لضمان احترام، على نحو أفضل، قواعد السلوك المقبولة.

وأخيرا، أؤكد من جديد رغبة منظمة المؤتمر الإسلامي الثابتة والمخلصة في العمل مع المؤسسات الدولية الأخرى، وبخاصة اليونيسيف، فضلا عن العمل مع الممثل الخاص للأمين العام لتبادل الخبرات كي يستفيد بها إلى أكبر حد الأطفال المتأثرين بالصراع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يعرب الوفد النيجيري عن تقديره لك يا سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة جدا عن الأطفال والصراع المسلح. ومن الضروري بل من الصحيح أن يركز مجلس الأمن على نكبة الأطفال في الصراع المسلح نظرا لتصاعد الصراعات داخل الدول في الآونة الأخيرة في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما في أفريقيا. وهذا الاجتماع هو أيضا دليل على التزام مجلس الأمن، تحت رئاستك، بتكثيف الجهود لوضع نهاية لاستغلال قادة الحروب للأطفال الأبرياء كي يحقق أولئك القادة غاياتهم من خلال الصراع المسلح. ويأمل المرء في أن يتمكن المجلس أيضا من تعبئة الرأي العام الدولي ضد جميع أولئك الذين يلحقون هذا الدمار المروع بالأطفال الأبرياء في العالم.

وفي السنوات الماضية، شهد العالم في حالة من الرعب بحارا من الدماء سببتها الحروب التي نشبت في قارة أفريقيا التي تعرَّض سكانها المدنيون للمعاناة ولصعوبات لا يمكن تصورها. والصورة الأكثر كآبة بصفة خاصة تتمثل في الأنشطة الوحشية التي يرتكبها ثوار الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون الذين أهانوا بصورة صارخة الكرامة الإنسانية بقيامهم بطريقة عشوائية ببتر أطراف المئات من الرجال، والنساء، والأطفال، مع وجود حكومة لا حول لها ولا قوة. ومن المؤسف ملاحظة أن بعض أولئك الذين شاركوا في ارتكاب تلك الجرائم الشنيعة كانوا أطفالا جندهم مجموعات محاربة شتى. أولئك الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ما بين ٧ و ١٤ سنة من العمر، قد سُلبوا من براءتهم وعُرّضوا للمخدرات. واستُخدموا بصفتهم آلات القتل الكاملة. وبدلا من اللعب بالدمي ومع أطفال آخرين في مجتمعاتهم، يتسلحون ببنادق من نوع AK-47. وبدلا من ذهابهم إلى المدارس، أصبح ميدان المعركة هو غرفة الدراسة لهم إنهم يتعلمون القتل.

وإضافة إلى ظاهرة الطفل الجندي، لحق الأذى بتلك المجتمعات أكثر من ذلك بسبب الأضرار الخطيرة التي لحقت بأولئك الأطفال الأبرياء. وتمثل سيراليون مرحلة غير مقبولة من وحشية حالات الصراع. كيف تتعايش الأسر في وضع يكون فيه جميع الأطفال بلا أذرع أو أطراف؟ كيف تتعايش المجتمعات بسكان من المواطنين بلا أذرع؟ هذه أسئلة ذات صلة كبيرة يتعين على مجلس الأمن وفي الواقع المجتمع الدولي أن يتصدى لها بصدد إعداده لاتخاذ تدابير من أجل التصدي لأولئك الأشخاص الذين يرتكبون تلك الأعمال الوحشية.

وثمة جانب آخر يؤسف له في هذه الحالة وهو حقيقة مفادها أن متلازمة الإعالة أُنشئت عن غير قصد في تلك المجتمعات. وبما أن تلك المجتمعات تشهد حربا مستعرة، فهي ليست في موقف يسمح لها بوضع أي برنامج له معنى أو قائم على أساس جيد لإعادة التأهيل. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يثني بصفة خاصة على منظمات غير حكومية، عملت بنشاط لمساعدة أولئك الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة.

ومن الضروري أن نثني أيضا على السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، لما استطاع القيام به لتركيز اهتمام العالم على هذه الظاهرة غير المقبولة.

ومن البديهي أن الحل الدائم لهذه المشكلة يتمثل في منع نشوب الصراعات. والزعماء الأفارقة يبذلون قصارى جهدهم ليس لتسوية الصراعات المشتعلة في القارة الأفريقية فحسب، بل أيضا لمنع نشوب صراعات جديدة. وثمة مجهود رئيسي يبذل في هذا المجال في إطار مؤتمر الأمن والاستقرار

والتنمية في أفريقيا. ومرماه الرئيسي هو بناء القدرات الأفريقية لمنع نشوب الصراعات واحتوائها وحلها.

ونظرا لأننا نسلم كلنا بأن التجارب المؤلمة التي يتعرض لها الأطفال كما وصفتها غير مقبولة، فمن واجب مجلس الأمن والمجتمع الدولي إيجاد السبل والوسائل المطلوبة لمنع تكرار وقوع هذه الظاهرة. ونحن بحاجة إلى قوانين تحمي أطفالنا في الصراعات وفي ساحات الحروب. ومشاركة الأطفال في الحروب تثير القلق على نحو أكبر بكثير من مشاركتهم في العمل المنتج. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يعد الإجراءات والآليات اللازمة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وإذا فشلنا في ذلك سنكون بشكل حاسم قد سلمنا مستقبل أطفالنا لأمراء الحرب.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أوغندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موكونغو نغيه (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إن أوغندا تهنئكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم هذه الجلسة المفتوحة الهامة للغاية التي يعقدها مجلس الأمن عن موضوع الأطفال في الصراع المسلح.

ويعرب وفدي عن شكره للأمين العام على التقرير الشامل الذي أعده عن الأطفال. ونشيد بمجلس الأمن على مواصلة المشاركة في معالجة القضايا المتعلقة بالأمن البشري. ونشيد إشادة خاصة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبالممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وبالعديد من المنظمات غير الحكومية على التزامها المستمر بمعالجة محنة الأطفال أثناء الصراع المسلح.

إن اعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح أحد التحولات الهامة في تاريخ الأمم المتحدة، ونرحب بالنص الذي يحدد سن الثامنة عشرة باعتبارها العمر الأدنى للمشاركة في الصراع المسلح. وهذا البروتوكول، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، يمثلان خطوات تقدم رئيسية في مجال حقوق الأطفال ورفاهيتهم.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال العالم الحقيقي، في أجزاء كثيرة منه، مليئا بالممارسات الفظيعة. إذ يجري استخدام الأطفال كجنود ودون عقاب على ذلك في العديد من البلدان. ويستخدمون للقتل وارتكاب فظائع لا توصف. وغالبا ما يُهددون بالموت والتشويه أو الأذى. ويجري اغتصاب الفتيات وبيعهن كإماء.

وتود أوغندا أن تغتنم هذه الفرصة لتبلغ المجلس بالمحنة المستمرة والمأساوية للأطفال الأوغنديين الذين جرى اختطافهم إلى السودان. فمنذ عام ١٩٩٧ اختطفت مجموعة المتمردين التي تتخذ من السودان قاعدة لها، وتسمي نفسها جيش الرب للمقاومة، ما يقدر بنحو ١٠ آلاف طفل من شمال أوغندا. وعملية الاختطاف هذه عمليات وحشية. وكثير من الأطفال يُجبرون على مشاهدة عمليات قتل أفراد أسرهم وأصدقائهم وتدمير منازلهم. ويختطف جيش الرب للمقاومة الأطفال لسد احتياجات هؤلاء الرجال الوحشيين - كجنود أطفال، وكرقيق لغرض الجنس، وحمالين وطباخين.

والعمليات الجارية من الاختطاف والتجنيد الإجباري وقتل الأطفال، من قبل هذه الجماعة المتمردة، لهي من أسوأ الانتهاكات لحقوق الأطفال في أي مكان في العالم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف الأطفال الذين اختطفتهم تلك المجموعة هم في سن الثامنة. وتفضل هذه

العصابات الأطفال الصغار لأن التحكم في تشكيلهم، وترهيبهم، وتلقينهم، أكثر سهولة من المراهقين الأكبر والراشدين. وتجري معاقبة هؤلاء المختطفين عندما يحاولون الهرب من تلك المجموعة. وغالبا ما يجبرون على ضرب الأطفال الآخرين الذين يحاولون الهرب حتى الموت. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨ آلاف طفل ما زالوا مفقودين. ولا يعرف آباؤهم في أوغندا مكان وجودهم. وتشير بعض الأرقام إلى أن نصف هؤلاء الأطفال ربما ماتوا نتيجة المرض أو الجوع أو قُتلوا.

إن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة قد أخل بالسلوك الثقافي لشعبنا وممارساته، لأن هؤلاء الأطفال كثيرا ما يبعثون إلى قراهم ومناطق إقامتهم ليقوموا بعمليات تشويه منظمة للناس بمن فيهم أقاربهم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي أصدرت منظمة غير حكومية تسمى المجلس القيادي المعني بالأطفال في الصراع المسلح تقريرا عن أوغندا عنوانه ''أطفالنا ما زالوا مفقودين''. نعم، إن الأطفال الأوغنديين ما زالوا مفقودين في السودان.

وقد بذلت حكومة أوغندا خلال السنوات الخمس الماضية الكثير من المحاولات من أجل التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السودانية. والواقع أنه تم التوقيع على اتفاقات، أحدها جرى التفاوض عليه من خلال جهود رئيس جمهورية ملاوي، واتفاق آخر توسطت بشأنه إيران. وصباح اليوم حث السيد أولارا أوتونو هذا المجلس على أن يضغط بقوة على البلدان والحكومات التي تعرّض الأطفال بطريقة مفرطة للصراعات المسلحة. وحكومة أوغندا مهما شددت على ذلك لا يمكنها أن تكون مغالية في التشديد على خطورة فشل جيراننا في احترام الاتفاقات التي وقّعوا عليها.

ووفدي يحض المجلس على أن يطلب، في ختام هذه المناقشة، وضع حد لإفلات جيش الرب الوحشي للمقاومة من العقاب، وأن يطالب السودان بحرمان تلك المجموعة من استعمال أراضيه، ومن توفير الغطاء والدعم لها. ونحث المجلس على أن يكون واضحا في إدانته لمواصلة اختطاف الألوف من أطفالنا.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للاتحاد الأوروبي على قراره الأخير الذي أدان فيه أنشطة جيش الرب للمقاومة وطالب بحرمانه من الغطاء في الأراضي السودانية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): مع اقتراب ولاية جامايكا في رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، من نهايتها، فإن وفدي يرى أنه قد حان الوقت لتهنئتك، سيدتي، على العمل الذي قمت به، ويشرفنا أن نشارك في هذه المناقشة الهامة، التي نثق في نجاحها.

ونرحب بصفة خاصة بالاهتمام الذي يبديه مجلس الأمن على الدوام بالنسبة للوضع المأساوي للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ونحن نعتقد أن هذا الإدراك المتنامي سوف يدفع المجلس إلى اقتراح الحلول المطلوبة لحالات الحرب التي يعتبر الأطفال ضحيتها الأولى. ونرحب كذلك بالنتائج والتوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تموز/يوليه، الصادر في الوثيقة S/2000/712، وبالتدابير ذات الصلة بإدماج حماية الأطفال في عمليات صنع السلام وحفظ السلام.

يشهد العالم منذ بعض الوقت ظاهرة تزلزل عواقبها الوخيمة القيم المتعارف عليها عالميا، وهي المأساة التي يعيشها يوميا عشرات الملايين من الأطفال بسبب الحرب.

ومن حسن الطالع أن المجتمع الدولي أصبح يعي أبعاد هذه المأساة. فقد اعتُمدت اتفاقية حقوق الطفل؛ وتم تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالأطفال في الصراعات المسلحة؛ واعتمدت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الفوري للقضاء عليها؛ وكذلك اعتُمد في أيار/مايو الماضي البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والمعني بتورط الأطفال في الصراع المسلح.

وترتفع أصوات الاحتجاج أكثر من ذي قبل، كما تتخذ الخطوات من أجل وضع حد لمأساة الأطفال في الصراعات المسلحة. ويصنف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما والذي اعتُمد في تموز/يوليه ١٩٩٩، تجنيد الأطفال أقل من ١٥ عاما في القوات المسلحة الوطنية كجريمة حرب. وفي القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ حث مجلس الأمن صراحة الدول وكافة الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لضمان وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وحث الدول والوكالات المعنية على وجه الخصوص على تيسير نزع سلاح، وتسريح الأطفال الذين يستخدمون كجنود، وإعادة تأهيلهم وإعادة ادماجهم.

وتعبئ الدول جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل وكانت أفريقيا رائدة في هذا المجال. واقتداء بجنوب أفريقيا وملاوي، حرصت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي جاهدت طويلا لجعل حقوق الإنسان البؤرة الرئيسية لسياستها الوطنية لإعادة البناء، على إبداء تصميمها على حل مشكلة الأطفال في الصراع المسلح. وقد أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية ثالث دولة أفريقية تعتمد خطة عمل وطنية إعمالا للقرار المتخذ في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣.

وعما قريب تكتمل ترسانة التشريعات في الكونغو بالنسبة لتوافر الأحكام القانونية الهامة لحماية حقوق الطفل. وقد صدقت جمهورية الكونغو الديمقراطية فعلا على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، وذلك بموجب القانون رقم ٩٠-٠٤٨ الصادر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩. ونحن بصدد التصديق على الميثاق الأفريقي في هذا الشأن. كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستعد للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، التي فتح باب التوقيع والتصديق عليها يوم ٥ حزيران/يونيه. وتنوي التصديق على كل الصكوك ذات الصلة بهذه الاتفاقية.

وقد لا تكون هناك حاجة إلى أن أذكِّر بأنه في كل البلدان التي تشهد حروب، وحتى تلك البلدان الموقعة على كافة الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الطفل، فقد يوجد الأطفال على خطوط المواجهة، بينما كان من المتعين، نظريا، أن يتواجدوا على مقاعد مدارسهم. وجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن استثناء من هذه القاعدة. فعندما بدأ العدوان المسلح ضدها، كان ما بين ٦ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ طفلا أعضاء في قوات الحكومة. ومع ذلك، فإن عدد الأطفال المجندين في الجماعات المسلحة في الشرق وفي الإقليم الاستوائي لا يزال من المتعذر تقديره.

وإزاء هذا الموقف، سرعان ما أدركت الحكومة أن مكان الأطفال ليس في الجيش ولكن بين أسرهم، وفي المدرسة أو في مجتمعاتهم المحلية حيث يمكن أن تحترم سني عمرهم الغضة وضعفهم الاحترام الكامل. وقد بدأت الحكومة باتخاذ بعض التدابير المتحفظة من أجل إنهاء تجنيد

الأطفال في القوات المسلحة الكونغولية والبدء في عملية تسريح الجنود السابقين.

وكان البدء بحظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة طبقا لاتفاقية حقوق الطفل، ثم تعيينهم في مهام لا تستخدم فيها الأسلحة، وحظر إرسال القصر إلى الجبهة في حالة استئناف القتال، وقد انطلقت حكومتي بسرعة عالية في هذا الصدد.

وقد وصلنا إلى منعطف حاسم حقا، رغم حالة الحرب القائمة، عندما عقدت الحكومة في كينشاسا خلال الفترة ٦-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، محفلا هاما حول تسريح الجنود الأطفال وإعادة ادماجهم. وكانت الأهداف الرئيسية لهذا المحفل هي أولا تأكيد التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية السلام، والامتثال للاتفاقيات الدولية التي تعد طرفا فيها؛ ثانيا، المشاركة في التجارب مع البلدان الأخرى في عملية تسريح وإعادة إدماج القصَّر في الأسرة والمجتمع؛ ثالثا، حث المانحين، وشركاء التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المتخصصة في هذا المجال، على ضرورة تكثيف مشاركتها في دعم هذه العملية.

وقد تحقق النجاح الكامل لمحفل كينشاسا. وحظي هذا المحفل بمشاركة خبراء من عدة دول أفريقية، وأوروبية، وآسيوية، وأمريكية. فمن أفريقيا حضرته وفود من أنغولا، وكينيا، وليبريا، وموزامبيق، وتشاد؛ ومن أمريكا حضرته وفود من الولايات المتحدة الأمريكية، والسلفادور ونيكاراغوا؛ ومن أوروبا، وفود بلجيكا، وفرنسا، وسويسرا؛ ومن آسيا، وفدا كمبوديا وسري لانكا.

وفي ختام عملهم، أثنى المشاركون في محفل كينشاسا على الإرادة السياسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاعتراف بظاهرة الطفل الجندي، وتصميمها على تسريح هؤلاء الأطفال. وأحاط المشاركون في المحفل علما بقرار وضع ترتيبات مشتركة بين الحكومات لتنسيق ومعالجة كافة الجوانب ذات الصلة بالتسريح وإعادة الادماج.

كما أعرب المشاركون في محفل كينشاسا عن اعتقادهم بأن تسريح الأطفال ينبغي إدراجه كهدف ذي أولوية في أي عملية سلام، وأن إبقاء الأطفال بعيدا عن الحروب هو بمثابة عمل لمنع نشوب الصراع واحترام مبادئ حقوق الإنسان. وطالبوا الدول الأفريقية بأن تدرج في تشريعاتها الوطنية مبدأ تحديد سن الثامنة عشرة ليكون الحد الأدنى لسن التجنيد في قواتها المسلحة. كما ناشدوا المجتمع الدولي لتقديم الدعم الفعال للعمليات الداخلية لتسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا وسائط الإعلام إلى شن حملة للترويج للتسريح وإعادة الإدماج بين الأطفال أنفسهم، وفي المجتمعات، وكذلك الامتناع عن نشر أو إذاعة الصور والتقارير التي قد تشجع الأطفال على الالتحاق بالجيوش.

ودعوا الدول إلى الاهتمام بصورة خاصة بالأطفال المعوقين، أو الذين يطلق عليهم أبناء السحرة وبالأطفال الموجودين تحت حماية القانون. وشجعوا إعادة الإدماج، لا سيما بإعادة الأفراد إلى أسرهم، ووظائفهم، وإلى التعليم والتدريب، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للجماعات المختلفة. ودعوا جماعات الدعوة الدولية إلى الكف عن النظر إلى مشكلة الجنود الأطفال من منظور سياسي وعن استخدام هذه الظاهرة لأغراض سياسية، مع توضيح أن هذا يتعارض مع مصالح الأطفال وحقوق الإنسان، بصورة جلية.

وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تتويجا لكل هذه الجهود، أصدر فخامة السيد لوران - ديزريه كابيلا، رئيس الجمهورية، المرسوم رقم ٦٦ بشأن تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا

المرسوم يوفر لجمهورية الكونغو الديمقراطية جهازا حكوميا دوليا للتنسيق - أو ما هو أفضل من ذلك، إجراءات متضافرة للتصدي لجميع جوانب تسريح الأطفال المجندين وإعادة إدماجهم.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم الترحيب بعقد منتدى كنشاسا المعني بتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، بوصفه مصدرا لأمل كبير واستجابة متكافئة تماما مع توقعات الأسر والمجتمعات الكونغولية التي أدمتها معاناة وصدمات حرب العدوان. وفي حالة عدم استمرار هذه الجهود، يمكن أن يتلاشى الأمل في حماية أطفالنا.

وحكومتي تعرب عن تقديرها للأنشطة التي اضطلع بها ممثلو منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة، المكتب القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الذي نشيد باهتمامه العميق بهذه المسألة. ونقدر أيضا أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لدعم جهود الحكومة في عملية تسريح الجنود الأطفال. ونشكر الوكالات الإنسانية على مساعدتها المستمرة للاجئين والمشردين نتيجة للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك أن الأطفال يشكلون أضعف الفئات بينهم. بيد أن هذه المساعدة هي إحدى الطرق التي تقوم بها الأمم المتحدة بتخفيف آثار الصراع المسلح على الأطفال.

فإذا كان لجهود الحكومة الرامية إلى حماية الأطفال، من خلال أساليب تشمل اكتمال تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، أن تحقق النتائج المرجوة، يجب أن يقوم مجلس الأمن، الذي يتولى المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، بتحمل مسؤولياته بالكامل. وعليه أن يطبق بدقة قرارات المجلس التي تطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الأوغندية والرواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تحتلها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ذاته.

وأغتنم هذه الفرصة للسؤال عما إذا كان مبلغ ٥٠٠ مليون دولار المخصص في العام الماضي لضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية، يمكن أن يعود بالفائدة على أطفال الكونغو من ضحايا العدوان من جانب رواندا وأوغندا وبوروندي.

وبهذه المناسبة، أود أيضا أن أدعو جميع وكالات التعاون والتنمية إلى الانضمام إلى عمل حكومة الكونغو التي فتحت الطريق، وإلى دعم جهودها في إطار اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج التي تتولى تنفيذ المراحل المتتالية لهذه الأنشطة، في كنشاسا وفي جميع مقاطعات بلدنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل سيراليون وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتوجه بالشكر إليك، سيادة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة الأطفال والصراع المسلح. كما نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المستفيض والشامل. ويشيد وفدي بالسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح وبالسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على مثابرتهما وعلى ما قاما به من عمل ممتاز. ونحن في سيراليون نعرف أنهما موضع فخر لمنظمتنا العالمية.

لقد اعترف مجلس الأمن، بشكل واضح، بأن أثر الصراع على الأطفال ينسحب على السلم والأمن الدوليين بأشكال مختلفة. فاعتماد القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) أوجد تدابير خاصة تستهدف حماية الأطفال المعرضين للصراع،

مما عزز الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطفل ضمن إطار اتفاقية حقوق الطفل.

ولاحظنا كذلك أن حماية الأطفال، خاصة الذين جندوا رغم إرادقم كجنود أطفال، لقت اهتماما واسع النطاق وقدر من الاعتراف المحدد في صكوك دولية معينة، مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل العاجل على القضاء عليها، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وتعزيزا لهذه القضية، اعتمدت الجمعية العامة أيضا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح. واهتماما بدعوة الأمين العام، صدق برلمان سيرالون في ٢٣ أيار/مايو من العام الحالي، على نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وسوف تودع وثيقة التصديق لدى الأمين العام في وقت قريب.

وفي هذا الصدد، نناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يقوموا بتوقيع جميع الصكوك المتصلة بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح والتصديق عليها.

إن مسألة الأطفال والصراع المسلح موضع اهتمام خاص من جانب بلدي فقد كانت هذه الظاهرة من السمات المحزنة لحرب التمرد منذ بدأت في آذار/مارس ١٩٩١. وقد سمي صراعنا بـ ''حرب الأطفال''، ذلك، للأسف، لأن الأطفال كانوا ضحايا الصراع المسلح الذي تورطوا فيه، بل كانوا أيضا من مرتكبي بعض الفظائع. والأطفال أشد من تأثر بالعدد المتزايد للصراعات المسلحة، وهم من أهدافها وضحاياها وأدواقا. ولا ينبغي أن يكون للأطفال دور في الصراعات المسلحة. فهم بحاجة إلى الحماية.

ويشيد وفدي بمجلس الأمن لاتخاذه القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بشأن سيراليون - وهو القرار المتعلق بالماس - كما يرحب بالقرار المتخذ يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي، في ٢٠ تموز/يوليه، من جانب أهم شركتين للتجارة في الماس، بكبح الاتجار غير المشروع بالماس بحل الصراع. وقد ركز القراران على الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس وبالأسلحة، وعلى دورهما المشترك في اندلاع أشرس الحروب وأشدها دمارا في قارتنا الأفريقية.

ويوافق وفدي على ما ورد من إشارات حول عدم وجود الوعي الكافي بالمعاناة البالغة للنساء، وخاصة الفتيات، أثناء الصراعات. وقد استجابت حكومتي بشكل ملائم للاحتياجات الخاصة للطفلة، ولجميع الأطفال الآخرين المتضررين من الحرب في برامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وسوف تنظم الفرص التعليمية والتدريبية وتصبح متاحة للفتيات طبقا لذلك. وفي نيسان/أبريل من هذا العام أنشأت حكومتي اللجنة الوطنية للأطفال المتأثرين بالحروب كوسيلة لضمان المراعاة الكاملة لاهتمامات الأطفال والشباب وصالحهم في رصد الموارد، وتخطيط البرامج، وصياغة السياسة الوطنية.

وأحد أكبر التحديات التي تواجه سيراليون ما بعد الصراع هي أزمة الشباب. وإذا أريد للجنود الأطفال السابقين أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعات ما بعد الصراع، يجب وضع بدائل للقتال وبرامج فعالة لإعادة إدماجهم. وينص اتفاق سلام لومي على توجيه اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة لهؤلاء الجنود الأطفال في البرامج القائمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الختام يود وفدي أن يعرب عن شكره للبلدان المساهمة بقوات، وأن يهنئ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على انتصاراقا الأخيرة، وأن يعرب عن تعازيه القلبية لبلدان وعائلات الجنود المجروحين ومن فقدوا أرواحهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لارش (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يود وفد النرويج أن يشكر الأمين العام على تقريره الجوهري وعلى الأعمال الهامة التي قام بها السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة والفاعلون الآخرون في منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد حكومتي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

ولعبت النرويج دورا نشطا في صياغة البروتوكول الاختياري للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل المتعلقة بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٨٢) التي تدرج قائمة بالتجنيد الإجباري للأطفال دون سن ١٨ لاستخدامهم في الصراع المسلح كأحد أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ونحن نقدم الدعم المالي وغيره إلى ائتلاف وقف استخدام الأطفال كجنود، الذي يعمل بنشاط في النهوض بالبروتوكول. وباعتماد البروتوكول الاختياري سيتحول تركيزنا الآن إلى الحصول على الدعم لتنفيذ أحكامه.

وساعد تقرير ماشيل على تهيئة المسرح لسياساتنا المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالحروب خلال السنوات الخمس الماضية. وبقصد تنفيذ التوصيات المبينة في التقرير، ساعدت النرويج مجموعة متنوعة من الفاعلين في جهودهم لوضع سياسات في هذا الميدان.

لقد اشتركنا في السنوات القليلة الماضية في عدة مؤتمرات تتعلق بالأطفال والصراع المسلح، بما في ذلك مؤتمرات إقليمية في أفريقيا، عام ١٩٩٩، وفي آسيا وأوروبا هذا العام، نظمها ائتلاف وقف استخدام الأطفال كجنود، بهدف حشد الدعم للبروتوكول الاختياري وتبادل الآراء بشأن البرمجة للأطفال المتأثرين بالحروب. وفي المؤتمر الأفريقي، أصبح من الواضح وجود ضرورة للتعاون الأوثق بين الفاعلين في المناطق دون الإقليمية. وبالاشتراك مع كندا، اتخذنا خطوات لتعبئة الفاعلين في المناطق دون الإقليمية. وفي نيسان/أبريل الماضي، دعمت كندا المؤتمر الناجح الذي نظمته حكومة غانا في أكرا بشأن الأطفال المتأثرين بالحروب في غرب أفريقيا. وفي وقت لاحق من هذا العام، سيعقد اجتماع في كمبالا لمنطقة البحيرات الكبرى والسودان، بدعم من الحكومة النرويجية. وسيكون التركيز على الحاجة إلى وجود تعاون أوثق وارتباط شبكي بين المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان.

ووفرت النرويج الدعم والتمويل للممثل الخاص للأمين العام لمتابعة زيارات الممثل الخاص لغواتيمالا وسري لانكا والسودان.

واقترح بلدي تسريح الجنود الأطفال كتدبير لبناء الثقة في عملية السلام لمحفل شركاء السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لمثل هذا التدبير. وتشترك اليونيسيف في التخطيط له.

وفي سياستنا الإنسانية، منحنا مكانا بارزا لحماية الأطفال والمدنيين الآخرين من الألغام، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة النتائج طويلة الأجل في أعقاب الصراعات والحروب. وكمتابعة لاتفاقية حظر الألغام، قطعت الحكومة النرويجية على نفسها التزاما بالمساهمة بمبلغ ١٢٠ مليونا من الدولارات على مدى خمس سنوات لبرامج أعمال الألغام.

وفاقم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الصراع بين الدول وداخل الدول، وقوض التنمية السياسية والاقتصادية، وزعزع استقرار المجتمعات، ودمر أرواح ملايين الناس. وأعطت النرويج أولوية للبحث عن حلول

عملية وواقعية لهذه المشكلة الخطيرة، التي تؤثر في الأطفال بطرق كثيرة، كضحايا ومشاركين في أعمال القتال. وتتمثل التجربة النرويجية في أن التعاون الوثيق بين مجموعة واسعة من الفاعلين حاسم إذا أريد لجهودنا أن تؤدي إلى نتائج دائمة. وستواصل النرويج من جانبها توفير الدعم للجهود المبذولة نحو السيطرة على الأسلحة الصغيرة، والمساعدات الإنسانية، وبرامج إعادة الإدماج التي تقيد الأطفال، بما في ذلك في غرب أفريقيا. لقد قمنا بدعم الأعمال الهامة لمالي وغيرها في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا بشأن قضية الأسلحة الصغيرة. وتؤمن النرويج، شأنها شأن المتكلمين الآخرين، بأن احتياجات سيراليون تستحق الانتباه الخاص للمجلس ومجتمع المانحين الدوليين.

والجهود الرامية إلى تخفيف حدة محنة الأطفال في الصراعات المسلحة فعالة على مختلف المستويات. فبعضها يبذل لحماية المدنيين بصفة عامة، والبعض الآخر لحماية الأطفال بصفة خاصة. وبالتأكيد أدى تقرير ماشيل دورا هاما في وضع الحماية الخاصة للأطفال المتأثرين بالحروب في مكان مرتفع من برامج السياسة النرويجية. وقد اكتسبت حقوق الأطفال، وليس أقلها حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، اهتماما متزايدا. وقد أنجز الكثير لمخاطبة الفاعلين على الصعيد الدولي. وهناك الآن إدراك متزايد أنه لكي يحدث التغيير، يحتاج الفاعلون المحليون إلى أن يكونوا أكثر مشاركة وأقوى تمكينا. ويسرنا أن هذه المناقشة تؤكد رغبة المجتمع الدولي في مواصلة دعم الأعمال على هذه المستويات أيضا.

وقبل الاختتام، يود وفدي أن يثني عليك بحرارة يا سيدتي الرئيسة على جهودك الشخصية بشأن حقوق الأطفال وعلى تركيز المجلس على هذه القضية الحاسمة. وتقدر حكومتي هذا تقديرا كبيرا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل السودان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد رحمة الله (السودان) (تكلم بالعربية): شكرا السيدة الرئيسة، يطيب لي في بداية حديثي أن أهنئك على رئاستك المتميزة للمجلس خلال هذا الشهر، ونحن نذكر جيدا رئاستك المتميزة أيضا للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة المتعلق بالطفل كما نشكر سلفكم مندوب فرنسا على الأداء المشرف لبعثته خلال رئاسة فرنسا للمجلس الشهر الماضي.

يولي السودان اهتماما رئيسيا وخاصا بالموضوع قيد البحث في المجلس الموقر هذا اليوم، وقد شارك من قبل في كافة الاجتماعات المفتوحة التي عقدها المجلس حول موضوع الأطفال في النزاعات المسلحة، والموضوعات ذات الصلة، وقبل أن أدلف إلى صلب الموضوع أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة على جهوده المضنية والمستمرة لتوعية الرأي العام العالمي بهذه المشكلة التي تهدد أجيال المستقبل. ونتقدم في ذات السياق للسيد الأمين العام بالشكر على التقرير المقدم للمجلس وللجمعية العامة حول الأطفال والنزاعات المسلحة، ونحسب أن جلسة اليوم ستتبعها جلسات أخرى للجمعية العامة ولجانها المتخصصة لمناقشة التقرير والتوصيات المضمنة فيه وبشكل موسع وشامل بحيث تتاح لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدلي بآرائها حول هذا الموضوع الهام الذي نعتقد بأنه يهم كافة الدول الأعضاء بلا استثناء.

لقد كان السودان من أوائل الدول الموقِّعة على اتفاقية حقوق الطفل. ولاهتمامه الكبير بالأطفال تم مؤخرا إنشاء مجلس أعلى للطفولة وهو يتبع بشكل مباشر لرئاسة الجمهورية، كما تم إنشاء لجنة لوضع حد لأحد مظاهر

اختطاف الأطفال الذي نشأ بدعم ومشاركة من اليونيسيف والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدد من الدول والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

وتدرس الجهات المختصة في السودان الآن بجدية سبل التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وقد جاء توقيع السودان على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية بالرغم من المخاطر الأمنية التي تواجهه ليؤكد حرص السودان على تجنيب المدنيين وخاصة الأطفال ويلات هذا السلاح الفتاك.

كما تعاونت حكومة السودان مع السيد أولارا أوتونو ممثل الأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة خلال زياراته للسودان حيث أكدت الحكومة على التزاماتها بعدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وعدم تعريض حياتهم للخطر. وتؤكد الحكومة دعمها ومساندتها للجهود والأعراف والقيم المحلية التي من شأنها الإسهام في ترقية ومراعاة حقوق الأطفال. كما أنها، أي حكومة بلادي، أبدت تعاونا كاملا مع السيد أوتونو الذي أثنى على تعاون الحكومة في تقاريره المختلفة بعد زياراته المتعددة للسودان.

يود وفدي أن يتقدم ببعض الملاحظات الأولية على تقرير الأمين العام والذي أشار إلى العديد من التوصيات التي كما ذكرنا تتطلب الدراسة العميقة من هذا المجلس الموقر ومن الجمعية العامة.

أولا، نود أن نثني على التوصية المتعلقة بأن يعمل المجلس على حث الجماعات المسلحة على الالتزام بمعايير حماية الطفل الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري وفي القانون الدولي الإنساني بأوضاع الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة. ويرى وفد السودان أن الجماعات المسلحة لحركات التمرد خاصة في أفريقيا، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن انتهاكات حقوق الأطفال في مناطق النزاعات.

ونرى أنه قد آن الأوان لإدانة هذه الجماعات المسلحة ولتسمية الأشياء بمسمياتها، والتفريق بين مسؤولية الدول من جهة والجماعات المسلحة من جهة أخرى، وتحديد مسؤولية هذه الجماعات عن ارتكاب انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني.

ثانيا، إن التوصية رقم ٥٣ المتعلقة بأن يسعى المجلس بصورة منتظمة للحصول على المعلومات من دوائر المنظمات غير الحكومية عن مدى امتثال أطراف النزاع لالتزاماتها وتعهداتها فيما يتعلق بحماية الطفل، وأخذها في الاعتبار جديرة بأن نتوقف عندها. فمع تقديرنا للدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في توعية المجتمع الدولي لحالات تعرض الأطفال لخطر النزاع، والقيام بأي أنشطة إنسانية أخرى، فإننا وفي ذات الوقت نشير بوضوح وبشكل قاطع إلى مخالفة العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، للقوانين الوطنية في الدول التي تقوم فيها بهذه النشاطات، وخرقها الواضح لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إذ ثبت بالدليل القاطع تورط العديد من المنظمات غير الحكومية في تأجيج نيران الحرب والصراعات في أفريقيا. وليس ببعيد عن الأذهان ما تم رصده من تورط لبعض المنظمات غير الحكومية من نقل للأسلحة والذخائر والأفراد لحركة التمرد في جنوب السودان، الأمر الذي شجع حركة التمرد على خرق وقف إطلاق النار الإنساني في منطقة بحر الغزال وتعريض حياة المدنيين وخاصة الأطفال والنساء للخطر.

فالمجلس إذن مُطالَب أولا بالتعاون مع الدول والحكومات في استيفائه للمعلومات ذات الصلة بالتزام هذه الدول بتعهداتها في مجال حماية الطفل، كما أن المجلس مُطالَب بالتعامل مع منظمات جادة وذات مصداقية وتكريس

مبدأ الشفافية في مجال تعامله مع المنظمات، وذلك بعكس هذه الآراء للدول المعنية للتحقق من مدى صحتها.

ختاما، السيدة الرئيسة، وكما ذكرنا آنفا فإن ما قدمناه اليوم هو مجرد ملاحظات أولية على التقرير الضافي للأمين العام، ونتطلع لأن يجد هذا التقرير الاهتمام المستحق من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند مناقشته في الجمعية العامة وأن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار آراء الدول قبل اتخاذ أي قرارات بشأنه، ونأمل أن تتاح لنا الفرصة مجددا لمناقشة التقرير بشكل مستفيض في المستقبل القريب. ولكن يظل من المهم جدا أن يولى الاهتمام الكامل من قِبل المجتمع الدولي لإيجاد الحلول الجذرية لأسباب النزاعات المسلحة، وبشكل خاص الفقر وانعدام التنمية، وبالتالي وضع حد لمعاناة الأطفال ضحايا تلك النزاعات، ولتنصرف الشعوب إلى التنمية المستدامة.

أخيرا، ودون إطالة لأمد هذه الجلسة، في هذا الوقت المتأخر، نقول لمندوب أوغندا إن ما جاء في حديثه من اتهامات باطل. إذ أن المشكلة في أوغندا تتعلق بالصراع القبلي بين أبناء أوغندا. فقبل ثلاثة أشهر كان الرئيس موزوريني في زيارة لشمال أوغندا وقال تحديدا إن السودان ليس له أي طرف أو علاقة بمشاكل أوغندا، وإن المشاكل التي تعاني منها أوغندا هي بسبب خلافات وانقسامات أبنائها.

ذلك أن الرئيس موزوريني يدرك أن السودان ليس له يد فيما يدور في شمال أوغندا. وكما أشرت فهذه مسألة تختص بنزعات قبلية وبحكم الأقلية في أوغندا. فهذا شأن داخلي يهم الشعب الأوغندي.

وأود أن أختم بالتأكيد على أن الحوار والاتصالات بين السودان وأوغندا مستمرة لتصحيح أية شوائب في العلاقات بين البلدين وأن السودان لن يألو جهدا في إنجاح هذه المساعي، في إطار حرصه على علاقات جوار حسنة مع أوغندا على أساس علاقاتنا مع كافة دول الجوار، التي تجاور السودان. ونؤكد هنا التزامنا بكافة المبادرات الأفريقية والدولية. فقد أشار السيد مندوب أوغندا إلى المبادرة الإيرانية وأشار إلى المبادرة الزامبية. ونشير هنا إلى مبادرة مركز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. حيث انتهت قبل أسبوع تقريبا أو أقل من أسبوع اجتماعات على غاية الأهمية، وكانت على مستوى وزاري بين السودان وأوغندا في إطار الحوار لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وكانت تلك الاجتماعات، كما أشرت، قد عقدت في مدينة أتلانتا.

ويبقى في النهاية، سيدتي الرئيسة، أن نؤكد على أن إزالة الخلافات بين الشعوب لا بد أن تتم وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وبالحوار البناء وبالمصداقية المطلوبة في تنفيذ تلك الاتفاقات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا نأتي إلى نهاية مناقشتنا. وأعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، لإبداء تعليقات موجزة. وسوف تليه المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر الجزيل لجميع أعضاء المجلس، وجميع أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما الأعضاء الذين شاركوا في هذه المناقشة المفتوحة. لقد لاحظت كما لاحظ زملائي بكل اهتمام جميع الملاحظات والانتقادات التي طرحت. وسوف نبذل قصارى جهدنا للعمل مع المجلس، وإدراج تلك الملاحظات والانتقادات في تطوير ولاية الممثل الخاص. وأتطلع باهتمام بالغ لمواصلة العمل عن كثب مع المجلس وتنفيذ ما ستتوصل إليه هذه المناقشة ونتيجة التقرير المعروض على المجلس.

اسمحوا لي أن أدلي بتعليق آخر. أود بكل إخلاص أن أهنئ صديقي العزيز السفير كامالش شرما سفير الهند على نقده الشديد الذكي لولاية الممثل الخاص والتقرير المعروض على المجلس. وسوف يسعده أن يعلم أنه ليس لدي رغبة في تمني حدوث مذبحة الأبرياء وقت مولده. بل على النقيض من ذلك، الأمم المتحدة تكون أضعف بكثير بدون المنظورات المنتظمة والجادة التي يقدمها وفد الهند في مناقشاتنا وحوارنا. وأعرب عن أسفي الشديد لأنني لم أتمكن بسبب ضيق الوقت من إجراء حوار بناء بشأن القضايا التي أثارها، ولكني متأكد بأنني وهو وآخرين سوف نجد الفرص خارج هذه القاعة لمواصلة هذا الحوار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بيلامي.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): لقد وافقنا على أن السيد أوتونو سوف يمنح ثانيتان وسوف أمنح أنا ثانية واحدة، ولذلك سوف أدلي ببيان أكثر إيجازا من بيانه هو.

باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة أود أن أعرب عن تقديري وتقدير زملائي في الأمم المتحدة، لرئاسة المجلس لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى، ولرئاستك يا سيادة الرئيسة وبالفعل للنتيجة المؤثرة بالفعل في الحقيقة إزاء التزامات ممثلين كثيرين الذين تكلموا اليوم.

وأود أن أقول ببساطة ما يلي، إضافة إلى تكريس أنفسنا لمواصلة العمل مع المجلس. فالمجلس هيئة قوية. التقرير المعروض علينا يتضمن بعض التوصيات الهامة، وعدد كبير منها توصيات ملائمة للمجلس. وأطلب من المجلس ألا يمعن في دراسة التقرير بلا نهاية. وكما قلت في ملاحظاتي الافتتاحية، وحسبما يعلم المجلس، الطفولة مرحلة تمر مر الريح. ولا تعود مرة أخرى، ولذلك ومع كل دقيقة تمر، يتحرك الأطفال قدما. لقد حان وقت العمل، ونحث المجلس على العمل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيدة بيلامي والسيد أوتونو على مشاركتهما في مناقشتنا اليوم، ونأمل بالتأكيد في مواصلة العمل معهما.

وأود أيضا أن أعرب عن الشكر لجميع الذين شاركوا في مناقشة المجلس المفتوحة. إن مساهمتهم تثري يقينا نظر المجلس في بند ''الأطفال والصراع المسلح''.

الاجتماع التالي لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله سوف يتحدد في المشاورات مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.